



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2017

القسم: علوم التسيير

الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: مالية و بنوك

مذكرة بعنوان :

أثر ترشيد النفقات العمومية على الاقتصاد الجزائري

دراسة تحليلية لحالة الجزائر 2000 - 2016

مذكرة مكمله لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية و بنوك "

إشراف الأستاذة):

إعداد الطالبتين:

- ساسي فطيمة

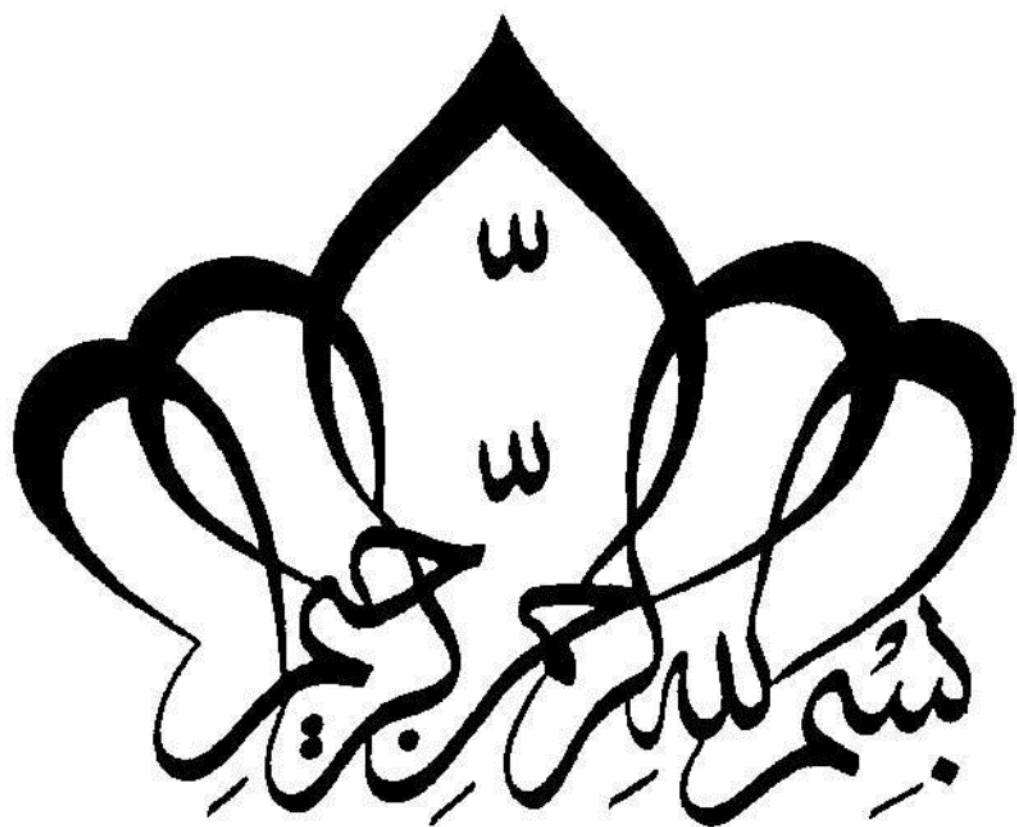
- حجاز خديجة

- عشي بثينة

لجنة المناقشة :

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي ميله	طويل حدة
مناقشا	المركز الجامعي ميله	خندق سميرة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي ميله	ساسى فطيمة

السنة الجامعية: 2016/2017



دعاء

"اللهم لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت اللهم ولا باليأس إذا فشلت بل علمني دائماً

بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح"

"هبني اللهم الصبر والقدرة لأرضى بما ليس منه بد وهبني اللهم الشجاعة والقوة لأغير

ما تقوى على تغييره يد"

" وهبني اللهم السداد والحكمة لأميز بين هذا وذاك"

"اللهم إذا أعطيتني نجاحاً فلا تفقدني تواضعي وإذا أعطيتني تواضعاً فلا تفقدني اعتزازي

بكرامتي"

شكر وتقدير

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهب لنا نعمة العلم والعمل

الحمد لله الذي يسر لنا أمورنا وعززنا بالفهم

الحمد لله الذي وفقنا وسهل لنا التقدم إلى الأمام

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد أعظم خلق الله

أولا الحمد لله رب العالمين نثني عليه ثناء الذاكرين أن وفقنا وسدد خطانا لإنهاء هذا العمل المتواضع، وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لا يشكر الله" فيسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من كان لنا عوناً في إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة "ساسى فطيمة" التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة فجزاها الله خيراً.

كما نشكر أساتذة المركز الجامعي ميلة ونخص بالذكر أساتذة معهد العلوم الاقتصادية على رأسهم الأستاذ "ريغي هشام".

كما نشكر كل من ساندنا ولو بكلمة طيبة.

جزاكم الله خيراً

الإهداءات

إهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم

"اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا

رضيت ولك الحمد بعد الرضا"

وصلى الله وسلم على خاتم الأنبياء حبيبنا وقرّة أعيننا سيدنا محمد وعلى اله وصحبه الأطهار
الأخيار أجمعين. الحمد لله الذي زين دربي لانجاز هذا العمل

هنا أضع كلمات لكل من ترك بصمة في حياتي وغير مجراها وعمق في توسيع مداركي العلمية.

اهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى: قرّة العين، إلى من جعلت الجنة تحت قدميها... إلى التي
حرمت نفسها وأعطتني كلمتي الشرف والحياة... إلى تلك المرأة العظيمة... إلى حبيبتي "يمينه"
أطال الله في عمرها.

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب، إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى
من حصد الأشواك عن دربي ليمد لي طريق العلم أبي العزيز "عمار" أطال الله في عمره

إلى من جمعتهم معي ظلمة الرحم إلى إخوتي: "صابر"، "سليمان"، "عبد المالك"

إلى من شاركتني عناء هذا العمل زميلتي: "بثينة"

إلى همس الأثير وهمس الحرير وهمس العطور الزكية إلى نسمة الصباح إلى البسمة الدائمة إلى
أطيب واعز واغلي شخص على قلبي: "محمد"

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلبي.

خديجة

إهداء

لعل أول من يستحق إهدائي هما من قال في حقهما الله عز وجل "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب... إلى معنى الحنان والتفاني... إلى بسملة الحياة وسر الوجود... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي... وحنانها بلسم جراحي... إلى أغلى الحبايب أُمِّي "تعيمة" إلى من كلله الله بالهبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... أبي العزيز "محمود"

إلى من بوجودها أكتسب قوة... إلى من عرفت معها معنى الأخوة... أختي الغالية "شيماء"

إلى آخر عنقود في أسرتنا الصغيرة أخي الغالي "آدم" حفظه الله ورعاه

إلى أسرتي الكبيرة جدتي "العكري" أطال الله في عمرها وعمتي "صليحة" حفظها الله

إلى عمي "سليم" وزوجته "تبيلة" وأولادهم شمس الدين، سلسبيل والمشاكس أحمد

إلى عمي "مراد" وزوجته "مفيدة" وابنتيهما الجميلتين "ريماس" و "رحاب"

إلى خالي الوحيد "مسعود" حفظه الله وعائلته

إلى عماتي وخالاتي وأزواجهن وأولادهم، وأخص بالذكر عمتي "سعاد" التي يعود لها الفضل بعد الله عز وجل فيما وصلت إليه وأولادها خاصة "حياة"

إلى من شاركتني هذا العمل المتواضع بجلوه ومره "خديجة"

إلى أخواتي اللواتي لم تلهن أُمِّي لكنهن تربعن على عرش قلبي "سعاد، ليلى، أمينة، إلهام، آسيا، منيرة، نجية، إيمان، هاجر، عايدة، سميرة، سارة...."

إلى كل من يعرفني من قريب وبعيد... إلى منزل القلم عن تدوينهم وغاب القلب عن ذكرهم

بشينة

ملخص

ملخص

تهتم مذكرة الدراسة بدراسة موضوع أثر ترشيد النفقات العمومية على الاقتصاد الجزائري، والذي يعتبر خطوة مهمة نحو تخصيص أمثل للموارد في ظل شح مصادر التمويل، كما جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح معالم السياسة الإنفاقية النموذجية التي يتوجب على الدولة إتباعها من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المرغوب فيها، من خلال الجزء النظري حول سياسة الإنفاق العمومي وأهم الأساليب والاتجاهات والتجارب المتعلقة بترشيد النفقات العمومية.

ومن خلال الدراسة التحليلية لأثر ترشيد النفقات العمومية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016 حاولنا التطرق لجانب النفقات العمومية في إطار ميزانية الدولة وتوجهاتها، وتبيان مدى رشادتها. وقد توصلنا إلى أن برامج الإنفاق العمومي في الجزائر لها دور كبير في التنمية الاقتصادية، وذلك راجع إلى المخصصات الكبيرة التي أولتها هذه البرامج لبعض القطاعات مثلاً: البناء والأشغال العمومية بالرغم من مساوئه خاصة فيما يتعلق بسوء التسيير والتبذير وما تولد عنه من ارتفاع معدلات التضخم نتيجة الفجوة بين الكتلة النقدية المخصصة لبرامج الإنفاق العمومي والنواتج الإجمالي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النفقات العمومية، الترشيد، الاقتصاد الجزائري

Summary

This study the role of public expenditure rationalization in raising public in algerian economy, at time when there is an increasing interest from the spécialistes about the problem of public financial déficit, and gouvernement expenditure rationalization, due to the massive decrease of the public revenues, and by conséquence, big déficits in their public budgets, and with the big efforts exerted by gouvernements to résoudre this problem, so the rationalization of général spending becomes a nécessité.

For reaching this objective, where the first chapter (theoretical part) addressed the most important basic concept to public expenditure in the algerian economy and the most important méthodes, trends and expériences relating to the public expenditure, which results in higher inflation rates owing to the gap between the monetary packages allocated to public spending programs and the gross output in algerian.

Keywords : public spending, rationalization, the algerian economy.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	أ - د
الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العمومية	22 - 1
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم وتعريف أساسية حول النفقات العمومية	12 - 3
المطلب الأول: تعريف النفقات العمومية وأركانها	4 - 3
الفرع الأول: تعريف النفقة العمومية	4 - 3
الفرع الثاني: أركان النفقات العمومية	4
المطلب الثاني: تقسيم النفقات العمومية وأنواعها	9 - 5
الفرع الأول: تقسيم النفقات العمومية	7 - 5
الفرع الثاني: أنواع النفقات العمومية	9 - 7
المطلب الثالث: آثار النفقات العمومية	12 - 9
الفرع الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العمومية	11 - 9
الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العمومية	12 - 11
المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العمومية	22 - 13
المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العمومية	19 - 13
الفرع الأول: قانون فاقنر (1982)	17 - 13
الفرع الثاني: أطروحة بيكوك وويزمان (1961)	17
الفرع الثالث: نظريات أخرى	19 - 18
المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العمومية	22 - 20
الفرع الأول: أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العمومية	21 - 20
الفرع الثاني: أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العمومية	22 - 21
خلاصة	23

43 - 24	الفصل الثاني: أثر ترشيد الإنفاق العمومي على الاقتصاد
25	تمهيد
31 - 26	المبحث الأول: ماهية ترشيد النفقات العمومية
27 - 26	المطلب الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العمومي وعوامل نجاحه
26	الفرع الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العمومي
27	الفرع الثاني: عوامل نجاح ترشيد الإنفاق العمومي
29 - 27	المطلب الثاني: خطوات، مبررات ودواعي عملية ترشيد الإنفاق العمومي
28 - 27	الفرع الأول: خطوات ترشيد الإنفاق العمومي
29 - 28	الفرع الثاني: مبررات ودواعي عملية ترشيد الإنفاق العمومي
31 - 29	المطلب الثالث: ضوابط وآليات ترشيد الإنفاق العمومي
30 - 29	الفرع الأول: ضوابط الإنفاق العمومي
31 - 30	الفرع الثاني: آليات ترشيد الإنفاق العمومي
37 - 32	المبحث الثاني: ترشيد النفقات العمومية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية
34 - 32	المطلب الأول: تحقيق النمو الاقتصادي
35 - 34	المطلب الثاني: محاربة التضخم (تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار)
36 - 35	المطلب الثالث: تحقيق العمالة الكاملة (محاربة البطالة)
37 - 36	المطلب الرابع: تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)
43 - 38	المبحث الثالث: تجارب دولية رائدة نحو ترشيد الإنفاق العمومي من أجل تحقيق الأهداف المرجوة
39 - 38	المطلب الأول: تجربة ماليزيا في إدارة الإنفاق العمومي
41 - 39	المطلب الثاني: تجربة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " OCDE " في ترشيد نفقاتها العمومية وتحقيق أهدافها المرجوة
43 - 42	المطلب الثالث: إصلاح الميزانية العامة في فرنسا ومدى استجابته لترشيد وتحقيق أهداف الإنفاق العمومي
44	خلاصة
82 - 45	الفصل الثالث: أثر ترشيد النفقات العمومية على الاقتصاد الجزائري
46	تمهيد
53 - 47	المبحث الأول: تحليل تطور هيكل النفقات العمومية للجزائر

51 - 47	المطلب الأول: تطور النفقات العمومية في الجزائر
49 - 47	الفرع الأول: التطور الإجمالي للنفقات العمومية
51 - 49	الفرع الثاني: تحليل تطور النفقات العمومية حسب طبيعتها (نفقات التسيير والتجهيز)
53	المطلب الثاني: الأساليب المساعدة على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر
52	الفرع الأول: من حيث أفراد المجتمع
53 - 52	الفرع الثاني: من حيث الخدمة أو السلعة نفسها
53	الفرع الثالث: من حيث التخطيط
53	الفرع الرابع: من حيث الموظفين
66 - 54	المبحث الثاني: دراسة النفقات العمومية في إطار الميزانية العامة للدولة
61 - 64	المطلب الأول: النفقات العمومية وتصنيفها حسب المشرع الجزائري
59 - 54	الفرع الأول: نفقات التسيير
61 - 59	الفرع الثاني: نفقات التجهيز
66 - 62	المطلب الثاني: علاقة النفقات العمومية بالإيرادات العمومية
64 - 62	الفرع الأول: تطور رصيد الموازنة
66 - 64	الفرع الثاني: دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والجباية البترولية
74 - 67	المبحث الثالث: تحليل رشادة سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014
70 - 67	المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004
74 - 70	المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي
72 - 70	الفرع الأول: سياسة الإنفاق العمومي في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو
74 - 72	الفرع الثاني: سياسة الإنفاق العمومي في ظل برنامج التنمية الخماسي
82 - 74	المطلب الثالث: تقييم رشادة برامج الإنفاق العمومي في الجزائر وسياسة النقشف
80 - 74	الفرع الأول: أثر برامج الإنفاق العمومي على بعض المتغيرات الاقتصادية
82 - 80	الفرع الثاني: ترشيد الإنفاق العمومي في الجزائر في ظل سياسة النقشف
83	خلاصة
87 - 84	خاتمة عامة
96 - 88	قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
14	تطور النفقات العمومية لبعض الدول الصناعية خلال الفترة ما بين 1870 و1980 كنسب من الناتج المحلي الحقيقي	1-1
41	نسبة النفقات العمومية بالنسبة ل PIB في دول OCDE كنتيجة لمبادرات إصلاح هيكل النفقات العمومية	2-1
48	مؤشرات تطور النفقات العمومية في الجزائر 2000-2016	3-1
50	تطور نفقات التشغيل ونفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2016	3-2
55-56	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التشغيل لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية	3-3
60	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات	3-4
63	رصيد الموازنة العمومية في الجزائر	3-5
65	نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العمومية	3-6
68	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	3-7
71-72	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	3-8
73	توزيع اعتمادات البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	3-9
75	معدلات النمو الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية (2000-2010)(%)	3-10
76	مساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق مناصب الشغل (2001-2013)	3-11
77	مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل (2001-2011) (%)	3-12
77	نمو التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر (2000-2008)	3-13
79	تغيرات معدل البطالة في الجزائر (الوحدة %)	3-14

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	قانون Wagner لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العمومية	1 - 1
33	العلاقة بين حجم الدولة والنمو	2 - 1
34	تأثير الدعم السلعي على توازن السوق	2 - 2
43	العناصر الأساسية المكونة لمنظومة الميزانية العامة لفرنسا	2 - 3
57	مدونة ميزانية التسيير	3 - 1
61	تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات والفصول والمواد	3 - 2
61	تقسيم النفقات العمومية في الجزائر	3 - 3
64	رصيد الموازنة العمومية في الجزائر	3 - 4
66	نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العمومية	3 - 5

مقدمة عامة

i. تحديد إشكالية الدراسة

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى، لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي.

ومن أبرز هذه الأدوات نجد النفقات العمومية التي أضحت الأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها، إذ أنها تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، كما تعد وسيلة هامة للتأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي فهي مؤشر رئيسي يستدل بواسطته على طبيعة السياسة الاقتصادية. فالإنفاق العمومي في مختلف دول العالم المعاصرة بات يمثل أهمية متزايدة في الاقتصاديات القومية بل وفي حياة المجتمعات من مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ومرجع تلك الأهمية المتزايدة اعتبارات عديدة منها: ارتفاع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك ضخامة الآثار المترتبة عليها إيجابيا وسلبيا.

يعتبر موضوع ترشيد النفقات العمومية من المواضيع التي تتجدد مع تشدد الأزمات على اقتصاديات دول العالم، وعلى اعتبار أن ترشيد الإنفاق العمومي عرف عدة تفسيرات وتأويلات، مع العلم أنه وسيلة للخروج من معضلة قصور وشح مصادر التمويل التي تعتمد بالدرجة الأولى على تخصيص أمثل للموارد والرفع من فعالية وكفاءة توظيف النفقات العمومية ضمن الميزانية العامة باعتماد أحدث التصنيفات، مع التقيد التام بتحقيق الأهداف المرجوة التي ترغب بها الدولة.

والجزائر كغيرها من الدول تتميز بنظام ميزاني مميز في الاهتمام بجانب النفقات، والتي بدورها عرفت عدة أزمات اقتصادية كالأزمة البترولية سنة 1986، وهشاشة الاقتصاد الوطني، وتدني المستوى المعيشي للمواطنين، ساهم في ضرورة القيام بعدة إصلاحات في مختلف القطاعات الاقتصادية، تهدف أساسا إلى تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

وهذا في سياق ثلاثة برامج منذ 2001، حيث أطلق على الأول اسم برنامج الإنعاش الاقتصادي وامتد من 2001 إلى 2004، وامتد البرنامج الثاني من 2005 إلى 2009 وسمي برنامج دعم النمو، أما البرنامج الثالث فقد جاء تحت اسم برنامج التنمية الخماسي ويمتد من 2010 إلى 2014.

وعلى ضوء ما سبق ذكره تبرز معالم المشكلة التي نحن بصدد طرحها من خلال السؤال الرئيسي التالي:

➤ ما هو أثر ترشيد النفقات العمومية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-

2016؟



ii. الأسئلة الفرعية

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم النفقة العمومية؟ وما هي تقسيماتها؟
- ما المقصود بترشيد النفقات العمومية؟ وما هي أهم التجارب الرائدة في مجال ترشيدها؟
- ما مدى رشادة برامج الإنفاق العمومي في الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

iii. فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الواردة والتساؤلات الفرعية تم الانطلاق من الفرضيات التالية:

- النفقة العمومية هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام، بقصد إشباع حاجة عامة. وتنقسم إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز حسب المشرع الجزائري.
- يقصد بترشيد النفقات العمومية الاستخدام الأمثل والتوجيه الأنسب للنفقات وعدم التبذير.
- ساهمت برامج الإنفاق العمومي في الجزائر بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

iv. أسباب اختيار الموضوع

- بغية إبراز الطرق والأساليب والتجارب المستعملة في تحسين استعمال الموارد بصورة رشيدة.
- التوجه الاقتصادي الحالي وسعي الجزائر من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي، امتصاص البطالة وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

v. أهداف الدراسة

يهدف البحث أساسا إلى:

- إبراز أهمية النفقات العمومية باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية.
- التعريف بالدور الكبير لترشيد الإنفاق العمومي في الاستغلال الأمثل للموارد.
- التعرف على توجهات سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر.

vi. أهمية الدراسة

- تبيان الأهمية البالغة التي تحظى بها النفقات العمومية، ودورها في التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي.
- إعطاء أهمية بالغة لجانب ترشيد النفقات العمومية.

vii. صعوبات البحث

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث:

- نقص المراجع باللغة العربية وصعوبة الترجمة.
- ضيق الوقت.
- عدم توفر بعض الإحصائيات الحديثة المتعلقة بحالة الجزائر.

viii. المنهج والأدوات المستخدمة

لقد انتهجنا في معالجتنا لهذا البحث المنهج الوصفي في التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالنفقات العمومية وترشيدها، بالإضافة إلى المنهج التحليلي فيما يخص أثر ترشيد النفقات العمومية في الجزائر. واستعملنا الأدوات الخاصة بالتحليل الاقتصادي من إحصائيات: النفقات العمومية، الناتج المحلي الخام، نسب النمو... بالإضافة إلى أهم التقارير الإحصائية والجرائد الرسمية والقوانين والتشريعات.

ix. الدراسات السابقة

وجدت بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع لكن بشكل مستقل أو بصورة مفصلة أو متكاملة وإن كانت بعض مفردات هذا الموضوع.

1. دراسة الباحث "بن عزة محمد": ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف

دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2010، مذكرة مقدمة

لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009-2010، وقد توصلت

هذه الدراسة إلى أن ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف تعتبر خطوة

مهمة نحو تخصيص أمثل للموارد في ظل شح مصادر التمويل.

2. دراسة الباحث "بصديق محمد": النفقات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية،

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009،

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بمساعدة الهيئات

المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) كان لها أثر على الميزانية

(الإيرادات، النفقات).

3. دراسة الباحث "بن نوار بومدين": النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011، وقد توصلت الدراسة إلى أن النفقات المخصصة للتعليم لها أثر إيجابي وهام لتراكم رأس المال البشري.

x. خطة وهيكل البحث

سيتم الإجابة على الأسئلة المطروحة مع اختبار صحة الفرضيات من خلال تقسيم البحث إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

- من خلال الفصل الأول تعرضنا إلى مختلف الجوانب النظرية للنفقات العمومية، وذلك من خلال مبحثين يتضمن المبحث الأول مفاهيم وتعريف أساسية حول النفقات العمومية، أما الثاني فيتناول ظاهرة تزايد النفقات العمومية.
- أما فيما يخص الفصل الثاني تعرضنا إلى أثر ترشيد النفقات العمومية على الاقتصاد وذلك من خلال ثلاثة مباحث: المبحث الأول يتناول ماهية ترشيد النفقات العمومية، أما الثاني فيتناول ترشيد النفقات العمومية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، أما فيما يخص المبحث الثالث فتحدثنا عن تجارب دولية رائدة نحو ترشيد الإنفاق العمومي من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.
- وتمحور الفصل الثالث والأخير حول دراسة تحليلية لأثر ترشيد النفقات العمومية على الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال ثلاثة مباحث: يضم المبحث الأول تحليل تطور هيكل النفقات العمومية في الجزائر، أما الثاني فيتناول دراسة النفقات العمومية في إطار الميزانية العامة للدولة، وصولاً إلى المبحث الأخير الذي يتحدث عن تحليل توجهات سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر ومدى رشادتها خلال الفترة 2000-2016.

الفصل الأول

الإطار النظري للنققات العمومية

تمهيد

تعتمد الدولة على قاعدة أولوية النفقات على الإيرادات، الأمر الذي يتطلب إنفاق مبالغ ضخمة للوفاء بالتزاماتها وتقديم الخدمات المختلفة، هذه المبالغ يطلق عليها النفقات العمومية. هذه الأخيرة التي تعتبر وسيلة لإشباع الحاجات العامة، حيث احتلت مكانا بارزا في الدراسات المالية. فالإنفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي وتطور الدولة، وكذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وسنحاول في هذا الفصل تناول مختلف الجوانب النظرية للنفقات العمومية وذلك من خلال مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: مفاهيم وتعريف أساسية حول النفقات العمومية

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العمومية

المبحث الأول: مفاهيم وتعريف أساسية حول النفقات العمومية

تعتبر النفقات العمومية من أهم وسائل السياسة المالية، فقد أصبحت تحتل مكانا بارزا في النظرية المالية الحديثة نظرا للأثر الذي تولده في حياة المواطنين على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

المطلب الأول: تعريف النفقات العمومية وأركانها

يمكن إجمال تعريف النفقات العمومية وأركانها كالآتي:

الفرع الأول: تعريف النفقة العمومية

وهناك عدة تعريفات للنفقات العمومية منها:

✓ **التعريف 1:** تعرف النفقة العمومية بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام، قصد تحقيق منفعة عامة. ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العمومية ذات عناصر ثلاثة:

- مبلغ نقدي؛
- يقوم بإنفاقه شخص عام؛
- الغرض منها هو تحقيق منفعة عامة.¹

✓ **التعريف 2:** يعرف علماء المالية العامة النفقة العامة بأنها كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام، إشباعا لحاجة عامة.²

✓ **التعريف 3:** تمثل النفقة العمومية مبلغ من المال نقدي كان أو اقتصادي يدرج في الموازنة العمومية للدولة، ويعتمد من طرف السلطة التشريعية، تهدف الدولة من ورائها إلى تحقيق المنفعة العامة. ومن خلال تعريف النفقة العمومية نستنتج عناصر النفقة العمومية:

- النفقة العمومية كم قابل للتقويم النقدي، أي أنها مبلغ من المال؛
- أن يكون الأمر بالنفقة العمومية من أشخاص القانون العام، أي تصدر من الدولة أو شخص معنوي عام؛
- أن تهدف النفقة العمومية إلى إشباع حاجة عامة.³

¹ سوزي عدلي ناشد: أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ص: 78.
² أعمار يحيوي: المساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة)، دار حومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2005، ص: 94.
³ بصديق محمد: النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص: 11.

✓ **تعريف شامل:** من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف النفقة العمومية بأنها: كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة.

الفرع الثاني: أركان النفقات العمومية

يتضح من خلال تعريف النفقة العمومية أن لها ثلاثة أركان وهي:

- استعمال مبلغ نقدي؛
 - صدور النفقة من شخص معنوي؛
 - تحقيق مصلحة عامة أو نفع عام.
1. **استعمال مبلغ نقدي:** أي أن الدولة عندما تقوم بالإنفاق سواء من أجل شراء سلع وخدمات، أو من أجل تقديم إعانات للأفراد أو لبعض المشاريع الاقتصادية. فجميع صور الإنفاق هذه يجب أن تتم في شكل نقدي حتى نقول أنها نفقة عمومية، ونستبعد من النفقات جميع الإعانات التي تقدمها الدولة في شكل عيني.
 2. **صدور النفقة من شخص معنوي عام:** لكي تكون النفقة عمومية يجب أن تصدر من شخص معنوي عام الذي ينظم قواعد القانون العام وعلاقته بغيره، ويتمتع بالشخصية القانونية المستقلة.¹ أي يشترط في النفقة العمومية أن تصدر من الدولة أو إحدى هيئاتها.²
 3. **تحقيق مصلحة عامة أو نفع عام:** إن هذا الركن هو نتيجة لفكرة أن المصالح العمومية لم تنشأ لتحقيق مصالح شخصية وإنما لبلوغ غاية أسمى، ومن جهة أخرى أن المال المنفق قد تم تحصيله وتحمل عبئه جميع الأفراد فلا بد أن ينتفع به الجميع، فكلما كان العبء عام يجب أن يكون النفع عام.³

¹ لطفي فاروق زلاسي: دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العمومية دراسة حالة مصلحة المراقبة المالية لولاية الوادي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2014-2015، ص: 23، 24.

² فتحي احمد ذياب عواد: اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص: 59.

³ لطفي فاروق زلاسي: مرجع سابق، ص: 24.

المطلب الثاني: تقسيم النفقات العمومية وأنواعها

للنفقات العمومية عدة تقسيمات كما أن لها أنواع مختلفة

الفرع الأول: تقسيم النفقات العمومية

هناك العديد من التقسيمات التي تحدد بنيان النفقات العمومية للدولة. وبشكل عام يتوقف بنيان هذه النفقات على ما تنقسم إليه من أنواع، وعلى العلاقة القائمة بين هذه الأنواع، وعادة فإن أسس التقسيم إدارية، اقتصادية ومالية. ولا يوجد تقسيم أوحده تتبعه جميع الدول فكل واحدة تتبع التقسيم الذي يتلاءم مع ظروفها، ويمكن للباحث أن يتبع أكثر من مسلك بصدد تقسيم النفقات العمومية انطلاقاً من عدة أوجه نذكر منها ما يلي:

1. **تقسيم النفقات العمومية من حيث الأغراض المباشرة لها:** تقسم النفقة العمومية حسب هذا الوجه إلى أربعة نفقات أساسية وهي:

- **نفقات إدارية:** تتضمن النفقات العمومية المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات، كما يدخل ضمنها النفقات اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج مثل: نفقات الأمن، الدفاع، العدالة...
- **نفقات اجتماعية:** تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة، والتي تتمثل في إعانات للأسر، إعانات للبطالين...
- **نفقات اقتصادية:** ويقصد بها النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية. حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة.
- **النفقات العمومية المالية:** تتضمن النفقات العمومية المخصصة لأداء أقساط وفوائد الدين العام والمستندات والأوراق المالية الأخرى.¹ بهدف تسديد القروض الحسنة – إن وجدت – وشراء مساهمات الشعب في المشاريع التي تم تحويلها من خلال صكوك المقارضة.²

2. **تقسيم النفقات العمومية من حيث استخدام القوة الشرائية أو نقلها:** يمكن تقسيم النفقات العمومية وفقاً لمعيار استخدام القوة الشرائية ومدى تأثيرها على توزيع الدخل الوطني إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.³

¹ مقراني حميد: أثر الاتفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2014-2015، ص: 9، 10.

² حسين محمد سمحان وآخرون: المالية العامة (من منظور إسلامي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص: 135.

³ مقراني حميد: مرجع سابق، ص: 10.

- **نفقات حقيقية:** يقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية¹ كالمرتببات، أثمان الموارد والتوريدات، المهمات اللازمة لتسيير المرافق العامة التقليدية والحديثة والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية. فالدولة هنا تحصل على مقابل للإنفاق كما تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، زيادة مباشرة في الناتج الوطني أي خلق إنتاج جديد.
- **نفقات تحويلية:** وتشتمل على جميع التحويلات التي تقوم بها الدولة بدون مقابل²، وهي تهدف إلى إعادة توزيع الثروة والدخل الوطني،³ وتحويل جزء من الإيرادات عن مساره الأصلي بغرض تحقيق هدف اقتصادي أو اجتماعي أو مالي.⁴ وتنقسم إلى: نفقات تحويلية اقتصادية، نفقات تحويلية اجتماعية، نفقات تحويلية مالية.
- **نفقات تحويلية اقتصادية:** وتشتمل على جميع النفقات التي تدفعها الدولة على شكل إعانات لبعض المشروعات الخاصة أو العامة بغرض زيادة إنتاجها.
- **نفقات تحويلية اجتماعية:** وتشتمل على جميع النفقات التي تدفعها الدولة على شكل إعانات للطبقات الاجتماعية ضعيفة الدخل مثل: إعانات للفئة البطالة، المتضررين من الكوارث، المرضى والعجزة...
- **نفقات تحويلية مالية:** وتشتمل على جميع النفقات التي تدفعها الدولة من أجل تسديد الدين العام، الإعانات والمساعدات الخارجية.
- 3. **تقسيم النفقات العمومية من حيث دوريتها:** جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين: نفقات عادية وغير عادية
- **نفقات عادية:** يقصد بها تلك التي تتفق بشكل دوري ومنتظم سنوياً، دون أن يعني هذا ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته مثل: أجور الموظفين، أثمان الأدوات اللازمة لتسيير المرافق العامة وونفقات تحصيل الضرائب...⁵ والموازنة العامة لأي دولة ولأي سنة لا تكاد تخلو من النفقات العادية.⁶

¹ خليف عيسى: هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 49.

² مقراني حميد: مرجع سابق، ص: 11.

³ بن داود إبراهيم: الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص: 57.

⁴ شباح رشيد: ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية تيارت، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011، 2012، ص: 33.

⁵ مقراني حميد: مرجع سابق، ص: 12.

⁶ جهاد سعيد خصاونة: علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،

2010، ص: 46.

- نفقات غير عادية: هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية في ميزانية الدولة ولكن تدعو الحاجة إليها مثل: النفقات على الكوارث، الحروب...¹
- 4. تقسيم النفقات العمومية من حيث نطاق سريانها: يستند تقسيم النفقات العمومية إلى نفقات وطنية ونفقات محلية
 - نفقات وطنية: هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة، وتتولى الحكومة المركزية القيام بها مثل: نفقات الدفاع، القضاء والأمن.
 - نفقات محلية أو إقليمية: هي تلك النفقات التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلي، وترد في ميزانية هذه الهيئات.
- 5. تقسيم النفقات العمومية من حيث آثارها الاقتصادية: وتنقسم إلى عدة أنواع
 - النفقات العمومية القابلة للاستهلاك الذاتي: وهي تلك النفقات التي تستهلك ذاتيا من المصاريف المباشرة التي يتحملها المستفيدون منها مثل: وحدات الإسكان العامة وخدمات الكهرباء والماء.
 - النفقات العمومية المولدة: هي تلك النفقات التي تولد مميزات اقتصادية للمجتمع فيزداد بها الدخل الوطني، وأمثلة على ذلك نفقات الصحة العامة، التعليم العام.
 - النفقات العمومية المنتجة: وهي النفقات التي تولد الإضافة للدخل الوطني، وهي عادة تتعلق بالخدمات طويلة الأجل التي لا تقتصر منفعتها على الوقت الحالي بل تمتد لفترات مقبلة، وهي ما يسمى بالخدمات المعمرة، وأمثلة على ذلك مباني الحكومة، الحدائق والمنتزهات العامة.
 - النفقات العمومية الحكومية: وهي النفقات التي من شأنها أن توفر نفقات حكومية أكبر منها في المستقبل كأن تزيد من القدرة الاقتصادية المستقبلية.
 - النفقات العمومية الاستثمارية: هي النفقات العمومية التي من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء ثروة جديدة، ومن ثم حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة. وتتمثل هذه النفقات في زيادة حجم الآلات والمعدات المهيأة للعملية الإنتاجية.²

الفرع الثاني: أنواع النفقات العمومية

وتتكون من عدة أنواع:

1. الرواتب والأجور: وهي المبالغ التي تقدمها الدولة للعاملين لديها مقابل حصولهم على خدماتهم، وتكون على عدة أنواع أهمها:

¹ خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2007، ص ص: 114، 115.

² مقراني حميد: مرجع سابق، ص ص: 12، 13.

- **راتب رئيس الدولة:** يتحدد راتب رئيس الدولة إما بقانون يصدر مع كل موازنة أو توليه المنصب مع النص على إمكانية تعديله وفق تغير الظروف الاقتصادية.
 - **رواتب أعضاء البرلمان:** تحدد لهم رواتب ليتمكنوا من التفرغ لواجباتهم وأدائها على أكمل وجه، وذلك لتشجيع أصحاب الكفاءة لتحمل المسؤولية النيابية، وتحدد هذه الرواتب بقانون عادي أو ينص عليه الدستور.
 - **رواتب الموظفين:** عندما تحدد الدولة رواتب موظفيها يجب عليها أن تأخذ بنظر الاعتبار أموراً منها:
 - **مستوى تكاليف المعيشة:** يجب أن يعطى الموظف راتباً يكفيه للعيش هو وأسرته بمستوى لائق.
 - **طبيعة العمل والمؤهلات العلمية والفنية للموظف:** وهذا يتضمن العدالة وتحفيز الموظفين على الإبداع وتطوير قدراتهم.
 - **المقارنة بين رواتب الموظفين الحكوميين وأقرانهم العاملين في القطاع الخاص:** بحيث لا يكون الفرق كبيراً لأن زيادة رواتب القطاع الخاص بشكل كبير من شأنها أن تجذب الموظفين الأكفاء إلى القطاع الخاص وحرمان الدوائر الحكومية من خدماتهم.
 - **مراعاة مستوى الرواتب في الدول المجاورة:** يجب أن لا يكون الفرق كبيراً لأن ذلك يؤدي إلى مجرة الموظفين للعمل في الخارج لاسيما أصحاب الكفاءات والخبرات العلمية.
 - **يجب أن تصدر الدولة تشريعاً عاماً بنظم الرواتب:** من حيث شروط التعيين والترقية ومقدار الأعمال المختلفة.
 - **الرواتب القاعدية:** هي مبالغ نقدية تدفع شهرياً للأشخاص الذين قضاوا خدمة طويلة في دوائر الدولة، وقد أحيلوا للتقاعد لأسباب صحية أو لكبر أعمارهم أو عجزهم لمواصلة الخدمة.¹
2. **أثمان مشتريات الدولة:** هي المبالغ النقدية التي تدفعها الدولة مقابل حصولها على سلعة مختلفة، وفي هذا المجال يثار موضوعان للنقاش هما:
- **من يقوم بعملية الشراء:** عادة ما يترك أمر الشراء للإدارات الحكومية المحلية أو الفرعية إذا كانت السلع قليلة الثمن، تحتاج إليها الدوائر باستمرار مثل: أثاث المكتب...
 - **طريقة الشراء:** هناك عدة طرق للشراء، الأولى تقتضي تشكيل لجان حكومية تقوم بعملية الشراء من الأسواق المحلية أو الأجنبية، ومن محاذر هذه الطريقة عدم إخلاص الموظفين أو تواطئهم مع البائعين في مجال الأسعار أو جودة السلع المشتراة. أما الطريقة الثانية هي الشراء بالمناقصة، حيث تعلم الدولة عن شروط ومواصفات السلع أو الأعمال المطلوبة، ويتطلب من المقاولين تقديم عطاءاتهم

¹ سعيد علي لعبيدي: اقتصاديات المالية العامة، دار الدجلة، الطبعة الأولى، 2011، ص ص: 68-71.

(أسعارهم) بشكل سري، بعد ذلك يحال أمر الشراء إلى أقل العطاءات. وهناك طرق أخرى حيث يتم الشراء من مجهزين ممارسين حيث تعهد الدولة إلى هؤلاء تجهيزهم بالسلع المطلوبة. وذلك لامتلاك هؤلاء خبرة واسعة في هذا المجال، والثقة في كفاءاتهم وإخلاصهم.

3. **الإعانات:** هي نفقات تقرر الدولة منحها للهيئات العامة أو الخاصة أو الأفراد من غير أن تحصل على مقابل، وتكون الإعانات على نوعين:

- **الإعانات الخارجية:** وهي مبالغ تقدمها الدولة لدول أو أحزاب أو منظمات أو صحف أو أشخاص في الخارج.

- **الإعانات الداخلية:** وهي مبالغ نقدية تقدم إلى جهات محلية وتكون على عدة أشكال وتبعا للأغراض التي تهدف إليها.¹ لمساعدتها على القيام بواجباتها أو تغطية العجز المالي في ميزانيتها...²

4. **فوائد أقساط الدين:** قد تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من الجمهور أو الجهاز المصرفي أو من الخارج لأسباب مختلفة قد تكون الأسباب مالية أو اقتصادية، وعادة ما تكون للحكومة قدرة تفوق قدرة المؤسسات الخاصة في مجال الاقتراض من حيث مبلغ القرض وشروطه المتضمنة سعر الفائدة، مبلغ القسط، مدة التسديد، مبلغ التسديد.³

المطلب الثالث: آثار النفقات العمومية

إن التوسع في النفقات بمختلف أنواعها ينتج آثارا متعددة في مختلف الميادين، فالنفقات العمومية تهدف إلى إشباع الحاجات العامة، كما تؤثر على النشاط الاقتصادي عن طريق تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك الوطني وإعادة توزيع الدخل الوطني، وهذه الآثار تعرف بالآثار المباشرة للنفقات العمومية، وهناك أيضا آثار غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العمومية

سننتظر فيما يلي إلى آثار النفقات العمومية على الناتج الوطني وكذلك على الاستهلاك وأخيرا آثارها على إعادة توزيع الدخل.

1. **أثر النفقات العمومية على الناتج الوطني:** الإنتاج الوطني هو مجموعة السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية تقدر بنسبة في دولة ما، ولزيادة هذا الإنتاج يتخذ الإنفاق عدة أشكال مثل: نفقات التعليم، الصحة، مساعدات المستثمرين لمنحهم امتيازات مختلفة. إذا كان هذا الإنفاق الاستثماري يرفع من الإنتاج الوطني،

¹ المرجع نفسه، ص: 71، 72.

² محمد طاقة وهدي العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص: 51.

³ سعيد علي لعبيدي: مرجع سابق، ص: 73.

- فإن هذا لا يعني أن النفقات الجارية عديمة الجدوى الاقتصادية، لأنه دون هذه النفقات لا يمكن النهوض بالاقتصاد، فآثر نفقات الدفاع والأمن يظهر في توفير الأمن الضروري لممارسة الأنشطة الاقتصادية، ويمكن لنفقات الدفاع أن تكون منتجة وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا العسكرية في الأغراض السلعية.¹ كما تؤدي النفقات العمومية مباشرة إلى زيادة الناتج الوطني.²
2. **أثر النفقات العمومية على توزيع الدخل الوطني:** تحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية تقوم الدولة بواسطة النفقات العمومية بتوزيع المداخل على كافة الأفراد سواء في إطار النفقات الحقيقية أو التحويلية. فالدولة تتفق الأموال على الطبقة العاملة من خلال الأجور والرواتب، لكن هذا غير كافٍ لذلك تظهر النفقات التحويلية الاجتماعية لتحقيق الفوارق بين أفراد المجتمع خاصة الطبقة الفقيرة غير أن توزيع المداخل يتوقف على مدى الثراء الوطني، فإذا كان اقتصاد الدولة قويا تزداد الضريبة ومداخل الأملاك الوطنية، وفي حالة الركود الاقتصادي والافتقار للموارد الطبيعية تقل إيرادات الدولة مما ينعكس سلباً على دخل الأفراد.
3. **أثر النفقات العمومية على الاستهلاك:** تؤثر النفقات العمومية على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي، أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات وأجور. في الحالة الأولى تشتري الدولة هذه السلع وتقدمها للمجتمع مثل: وجبات الطلبة والتوسع في الخدمات التعليمية والصحية. أما في الحالة الثانية فيتحدد حجم الاستهلاك بما تدفعه الدولة من أجور أو مرتبات لعمالها، وبطبيعة الحال الجزء الأكبر من هذه الدخل ينفق لإشباع الحاجة الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات، غير أن طريقة توزيع النفقات العمومية على مختلف القطاعات لها أثر هام على الاستهلاك، فتخصيص مبالغ ضخمة لمرفق الدفاع عن الإنفاق في المجالات الخارجية يقلل من حجم الاستهلاك لأن هذه الأموال لا تؤدي بطبيعة الحال إلى خلق مناصب شغل وزيادة الإنتاج بصورة عامة، مما يؤثر سلباً على مداخل الأفراد وبالتالي على إقبالهم على السلع والخدمات.
4. **أثر النفقات العمومية على الأسعار:** تحدد آثار النفقات العمومية على مستوى الأسعار من عدة أوجه، فقد تدعم الدولة بعض السلع لتكون في متناول أغلبية السكان أو تمنح امتيازات ضريبية للمنتجين للحد من ارتفاع الأسعار، كذلك للدولة أن تحمي بعض المنتجات الإستراتيجية من انهيار أسعارها. ومثال ذلك شراء مصدر خلال الأزمة الاقتصادية العالمية (1929) لكامل المخزون القطني وهو ما أنقذ المنتجين والمصدرين من آثار الأزمة، وبعد نهاية الأزمة باعت الدولة المخزون وعوضت النفقات التي تكبدتها.³ إلا أن الافتراض الأساسي هو أن النفقات العمومية يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.⁴

¹ بن نوار بومدين: النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية للجزائر (1980-2008)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير

في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص: 58.

² محرز محمد عباس: اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2012، ص: 103.

³ بن نوار بومدين: مرجع سابق، ص: 59، 60.

⁴ فليح حسن خلف: المالية العامة، عالم للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص: 145.

5. أثر النفقات العمومية على التشغيل: إن إنفاق الدولة في إطار المساهمة الكلية أو الجزئية في رأس مال المؤسسات العامة الاقتصادية يساعد على خلق فرص تشغيلية، كما أن تقديم المساعدات للمنتجين يحول دون تسريح العمال وقد يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة، كذلك عند قيام الدولة بفك العزلة عن بعض المناطق من خلال إقامة مرافق عمومية ضرورية فإن النفقات التي تتحملها في هذا المجال تؤدي إلى توفير فرص تشغيلية لسكان تلك المناطق، كما أن النفقات التحويلية المتعلقة بالضمان الاجتماعي تجعل الأفراد يشعرون بالضمان في الحاضر والمستقبل.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العمومية

تحدث النفقات العمومية آثارا غير مباشرة على الاستهلاك والإنتاج، من خلال الآثار الخاصة بعاملتي "المضاعف والمعجل" ويطلق على أثر المضاعف "الاستهلاك المولد"، كما يطلق على أثر المعجل "الاستثمار المولد".

1. أثر المضاعف: يعد كاهن أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية، ويعني زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ليس بمقدار الزيادة الأولية لكن بمقادير مضاعفة يمكن تحديدها في ضوء ما تؤدي إلى الزيادة في الاستثمار من توالي الإنفاق على الاستهلاك، وهذا ما يعرف بمضاعف الاستثمار. غير أن الفكر الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع فكرة المضاعف وتحليل أثره ليس فقط بالنسبة للاستثمار، ولكن بالنسبة للظواهر الاقتصادية الأخرى مثل الاستهلاك والإنفاق العمومي وبالتالي فإنه يمكن تعميم نظرية المضاعف على هذه الظواهر أيضا، ولتوضيح ما تقدم فإن من المعلوم أن النفقات العمومية تؤدي إلى توزيع دخول يستفيد منها الأفراد في صورة مرتبات أو أجور أو فوائد أو أثمان للمواد الأولية، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول للاستهلاك، ويقومون بادخار الباقي طبقا للميل الحدي للاستهلاك أو الميل الحدي للادخار. فالجزء الذي يخصص للاستهلاك لا يؤدي إلى توزيع دخول جديدة تذهب بدورها إلى الاستهلاك والادخار، وهكذا تستمر حركة توزيع الدخول خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في: الإنتاج، الدخل، الاستهلاك، الإنتاج. وبعبارة أخرى نجد أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى سلسلة متوالية من الإنفاقات التي تتناقص طبقا للميل الحدي للاستهلاك، ولكنها في مجموعها تزيد عن كمية الإنفاق الأولي. وهذا ما يعرف بأثر المضاعف وهكذا فإن اصطلاح المضاعف ينصرف في كل تحليل اقتصادي للإشارة المتكررة التي تنتج عن الزيادة أو النقص في الإنفاق بالنسبة للدخل الوطني وبهذا فإن المضاعف يمكن أن تعبر عنه العلاقة التالية:

$$\text{المضاعف} = 1/1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}^1$$

¹ ابن نوار يومدين: مرجع سابق، ص ص: 61-63.

أي أنه يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار، وواضح مدى تأثير المضاعف بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد إذا زاد الميل وينخفض بانخفاضه.

2. **أثر المعجل:** يعرف المعجل أنه العلاقة بين الاستثمار ومعدل التغير في الإنتاج الجاري، وتفصيل ذلك أن الزيادة في الإنفاق العمومي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع النهائية الاستهلاكية، مما يدفع منتجي هذه السلع إلى زيادة إنفاقهم الاستثماري لإنتاج تلك السلع التي ازداد الطلب عليها بمعدل أكبر ويمكن حساب المعجل بقسمة التغير في الاستثمار (الزيادة) على التغير في الناتج الوطني، ويتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال (معامل الاستثمار) أي على العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج وهو (معامل رأس المال) يحدد ما يلزم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من سلعة ما أو بضاعة ما، أي إذا ما ارتفع الطلب النهائي على سلعة ما يقتضي هذا الارتفاع زيادة الإنتاج لمقابلته أي ضرورة التوسع و بالنسبة نفسها في رأس المال المستخدم في إنتاج هذه السلعة ولا تتوقف الزيادة عند هذا الحد بل تؤدي إلى سلسلة متتالية من الاستثمارات المولدة ويتوقف معامل رأس المال على الأوضاع الفنية التي تحكم الإنتاج وهي تختلف من قطاع لآخر.¹

¹المرجع نفسه، ص: 64.

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العمومية

إن اتجاه النفقات العمومية إلى الزيادة والتنوع أصبح من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة، وما يجب الإشارة إليه أن هذه الزيادة لا ينجم عنها بالضرورة زيادة المنفعة الحقيقية.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العمومية

لقد عجزت نظريات الرفاهية عن تقديم أدوات تحليل سليمة لدراسة تطورات الإنفاق العمومي، الذي يستند إلى قواعد مخالفة لقواعد الإنفاق الخاص. كما أن نظريات النمو لم تكن أكثر توفيقا في تفسير التطور التاريخي للنفقات العمومية، وعلاقته بمكونات الاقتصاد القومي ونموه. فمعظم نظريات النمو الاقتصادي أهملت الإنفاق العمومي، وأسقطته من حسابها كلية إما بدمجه مع الإنفاق الخاص الاستهلاكي أو باعتباره متغيرا خارجيا لا يخضع لقواعد التحليل والتفسير الاقتصادي.

وإذا كانت النظرية التقليدية والنظرية الحديثة في النمو الاقتصادي لم توفق في تفسير ظاهرة تزايد النفقات العمومية فقد جاءت من بعدها دراسات خطت خطوة إيجابية في هذا المجال، ومن أهمها دراسة الاقتصادي الألماني Adolphe Wagner سنة 1982، وتلتها دراسة من قبل الأستاذين Peacock and Wiseman في مدرسة لندن للاقتصاد سنة 1961، بالإضافة إلى دراسات أخرى تعاقبت بتحليلات مختلفة للظاهرة، وفيما يلي شرح لهذه النظريات.

الفرع الأول: قانون فاقتر (1982)

اهتم الاقتصادي Wagner بتفسير ظاهرة تزايد النفقات العمومية خلال القرن 19، وقد أطلق على هذا التفسير في الأدب الاقتصادي والمالي "قانون فاقتر"، وفقا لهذا القانون يوجد اتجاه طبيعي نحو نمو وزيادة حجم الإنفاق العمومي في الدول الصناعية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.¹ وذلك كما يبينه الجدول التالي:

¹ بن عزة محمد: ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2009)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص ص: 34-36.

الجدول رقم: 1-1: تطور النفقات العمومية لبعض الدول الصناعية خلال الفترة ما بين 1870 و1980 كنسب من الناتج المحلي الحقيقي.

1980	1960	1937	1920	1913	1870	
34.1	21.2	14.8	19.3	16.5	18.3	استراليا
48.1	35.7	20.6	14.7	17	10.5	النمسا
38.8	28.6	25.0	16.7	-	-	كندا
46.1	34.6	29.0	27.6	17.0	12.6	فرنسا
47.9	32.4	34.1	25.0	14.8	10	ألمانيا
42.1	30.1	31.1	30.1	17.1	13.7	ايطاليا
48.9	28.0	25.5	18.8	-	-	ايرلندا
32.0	17.5	25.4	14.8	8.3	8.8	اليابان
38.1	26.9	25.3	24.6	-	-	نيوزيلندا
43.8	29.9	11.8	16.0	9.3	5.9	النرويج
60.1	31.0	16.5	10.9	10.1	5.7	السويد
32.8	17.2	24.1	17	14.6	16.5	سويسرا
43.0	32.2	30.0	26.2	12.7	9.4	المملكة المتحدة
31.4	27	19.7	12.1	7.5	7.3	الولايات المتحدة

Source: Vito tanzi and Ludger schuknecht: **public spending in the 20th Century, A global perspective**, Cambridge university press, 2000, p:6.

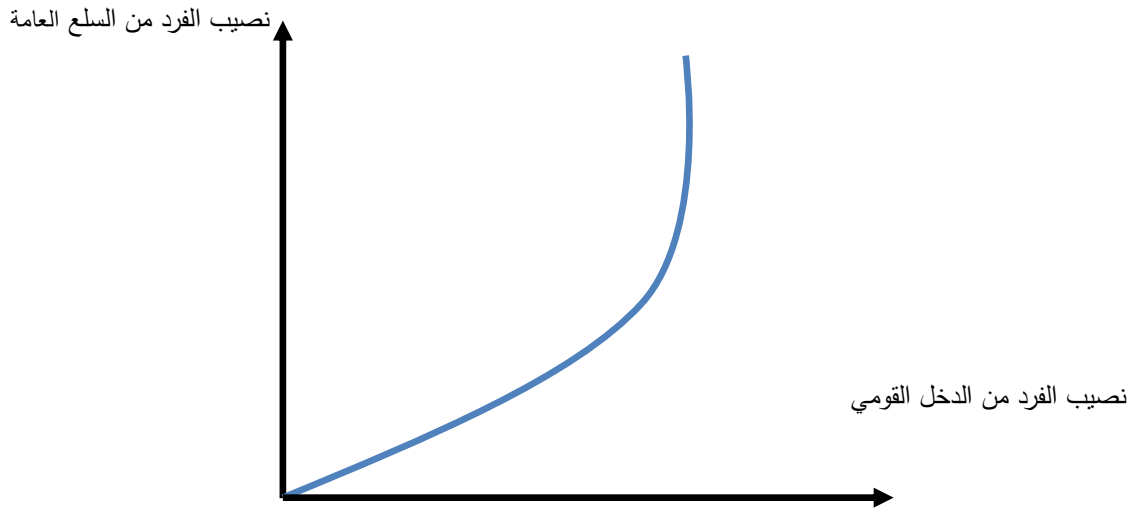
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الإنفاق العمومي هي في شكل متصاعد في جل الدول الصناعية وينسب متفاوتة، ففي فرنسا مثلاً ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي بالنسبة للناتج المحلي الحقيقي من 12.6% سنة 1870 إلى 27.6% سنة 1920 لتقفز سنة 1980 إلى ما يقارب 46.1%. كما توضح نسبة الإنفاق في كل من ألمانيا (10.1%) وإيطاليا (13.7%) واليابان (18.8%) وسويسرا (16.5%) والمملكة المتحدة (9.4%) والولايات المتحدة (7.3%) إلى ارتفاعها وبشكل متفاوت رغم اختلاف

الوضعية الاقتصادية لكل بلد، بينما يلاحظ نسب متواضعة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وذلك ليس راجع لعدم تزايد نفقاتها بشكل كبير وإنما لارتفاع وضخامة ناتجها المحلي.¹

وبالتالي أوضح فاقنر أن تطور النفقات العمومية هو نتيجة طبيعية لتغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول، ويتلخص هذا القانون في أنه "إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معيناً من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة، وهنا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي".²

ويفسر ذلك استناداً إلى عوامل اقتصادية بحتة، فمن جهة نظره أن النمو الاقتصادي قد صاحبه زيادة في درجة التصنيع وتعدد الأنشطة الاقتصادية وزيادة ارتباطها ببعضها، الأمر الذي ترتب عنه زيادة تدخل الدولة، ويمكن توضيح قانون فاقنر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم: 1-1: قانون Wagner لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العمومية



المصدر: بن عزة محمد: ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2009)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص: 36.

¹ المرجع نفسه، ص: 36-37.

² خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية: مرجع سابق، ص: 76.

ونوضح أن:

نصيب الفرد من السلع العامة = النفقات العمومية / عدد السكان

نصيب الفرد من الدخل القومي = الناتج الكلي الخام / عدد السكان

أما الصيغة الرياضية لقانون فاقنر فتأخذ الشكل التالي:

$$G/Y = F(Y/N)$$

حيث:

G = الإنفاق العمومي؛

Y = الدخل القومي؛

N = عدد السكان.

مع أن مرونة النفقات العمومية بالنسبة للدخل القومي أكثر من الواحد.¹

ويتضح أن هناك علاقة طردية ثابتة بين نسبة الإنفاق إلى الدخل G/Y وحصة الفرد من الدخل القومي Y/N .

وقد فرق Wagner في هذا الخصوص بين وظائف ثلاثة للدولة:

- **الوظيفة التقليدية:** والمتمثلة في الدفاع والأمن والعدالة، وقد أرجع تزايد النفقات العمومية في ذلك إلى اتجاه الدولة إلى مركزية الإدارة من ناحية وإلى التوسع في استخدام الآلات وتعدد الحياة الاقتصادية من ناحية أخرى.
- **الوظيفة الإنتاجية:** فمع تزايد التقدم الفني وإمكانية الأخذ بنظام المؤسسات بدلا من شركات المساهمة تتزايد النفقات العمومية نتيجة الوظيفة الإنتاجية.
- **الوظيفة الاجتماعية:** حيث أن تزايد النفقات العمومية راجع إلى الرغبة الملحة في القضاء على الاحتكارات التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وعدم استفادة كل الفئات من نتائج النمو الاقتصادي.²

¹ عبد القادر قداوي: أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2011)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير

في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013_2014، ص: 50.

² خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية: مرجع سابق، ص: 37.

الانتقادات الموجهة لقانون Wagner

- إظهاره لعلاقة سببية رئيسية بين العوامل الاقتصادية وزيادة النققات العمومية، ولكن هناك عوامل عديدة تؤثر في النققات العمومية منها السياسية والاجتماعية مثلا؛¹
- لقد أوضحت دراسات متأخرة من خلال تحليلها لبعض الإحصائيات لدول معينة أن معدلات الزيادة في النققات العمومية تختلف حسب مراحل النمو التي تمر بها الدولة، وتزداد تلك المعدلات خلال ارتفاع مستوى المعيشة ولكنها تتخفض بعد مستوى معين؛
- جاءت بعد ذلك نظرية Peacock and Wiseman ونفت التزايد المستمر في النققات العمومية وإنما خلال الأزمات والحروب فقط.²

الفرع الثاني: أطروحة بيكوك وويزمان (1961)

في حين أن قانون فافنر قدم تفسيراً لاتجاه الإنفاق العمومي في علاقته بالنمو الاقتصادي، قدم كل من بيكوك وويزمان في دراستهما تحت عنوان " نمو الإنفاق العام في المملكة المتحدة " سنة 1961 تفسيراً للتقلبات في الإنفاق الحكومي مع مرور الوقت على أساس الخبرة المكتسبة في المملكة المتحدة خلال الفترة (1955-1890). وفي رأيهم فإن دراسة سلوك الإنفاق من سنة لأخرى قد تكون أكثر أهمية لصياغة السياسات من خلال تحليل الاتجاهات على المدى الطويل.

وقد لاحظا أن النققات والإيرادات لا تنمو بنفس النسبة في المملكة المتحدة، وبدلاً من ذلك لاحظا أن هناك طفرات مفاجئة وانخفاض في النققات وأن هذا الإنفاق يأخذ نمطاً مشابهاً للقفزات، حيث لاحظا أن تطور الإنفاق العمومي خلال الزمن يشبه الهضبة التي تتتابها ارتفاعات وتأتي هذه الارتفاعات متزامنة مع فترات الحروب أو الإعداد لها، أو فترات الاضطراب الاجتماعي.³

كما برزت دراسات مماثلة في هذا الشأن مثل دراسة الاقتصادي الأمريكي Gupta التي أجراها على كندا والولايات المتحدة الأمريكية، واستنتج أن هذا الأثر لا يعود بالضرورة إلى الحروب وإنما يعود أيضاً إلى الأزمات الاقتصادية مثل أزمة الكساد الكبير سنة 1929.⁴

¹ محمد السعيد بن غنيم: أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر (1967-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014-2015، ص: 54.

² خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية: مرجع سابق، ص: 37، 38.

³ دحمان محمد ادويش وناصر عبد القادر: النمو الاقتصادي واتجاه الأنفاق الحكومي في الجزائر بعض الأدلة التجريبية لقانون فافنر باستعمال مقارنة منهج الحدود ARDL، مجلة الاقتصاد والمناجنت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد 11، 2012، ص: 5.

⁴ بن عزة محمد: مرجع سابق، ص: 40.

الفرع الثالث: نظريات أخرى

1. نظرية الركود

حسب كينز فإن شرط التوازن في اقتصاد ذي ثلاث قطاعات هو التعادل بين العرض الكلي والتمثل في الدخل، والطلب الكلي المتمثل في الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي، وهو ممثل في المعادلة التالية: $Y = C + I + G$.

في حالة النمو المتوازن للإنتاج الحقيقي Y ومع عدم وجود سبب لارتفاع الميل المتوسط للاستثمار (I/Y) فإن الميل المتوسط للإنفاق الحكومي (G/Y) يجب أن يزيد لكي يوازن انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك (C/Y) لكي يحدد مستوى الطلب على العمالة الكاملة مع نمو الدخل، أي أنه إذا لم يتم زيادة الإنفاق العمومي بوتيرة متسارعة فإنه لا يتم الخروج من حالة الركود الاقتصادي، وذلك بإقامة الدولة للمشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي.

وباستقراء خفيف لتاريخ الاقتصاد العالمي فإن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 استلزمت ضخ مبالغ ضخمة لتمتية ورفع الطلب الفعلي وبالتالي الرجوع إلى حالة العمالة الكاملة، كما أن أزمة المكسيك سنة 1988 إلى 1994 التي ألزمت العالم على ضرورة توفير ما قيمته 50 مليار كحد أدنى للخروج من الأزمة وعدم انتشارها، بالإضافة إلى عدة أزمات أخرى وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي حشدت لها الولايات المتحدة ما يفوق 800 مليار دولار ضمن ميزانيتها لنفس الفترة لإعادة الانتعاش الاقتصادي، وكذلك الدول الأوروبية التي تأثرت بهذه الأزمة مثل بريطانيا التي ضخت ما يفوق 250 جنية إسترليني (450 مليار دولار) في اقتصادها لإعادة الحيوية للبنوك والخروج من حالة الركود. فكانت هذه الخطط الإنفاقية كجزء من الميزانية العامة لهذه الدول في سبيل حماية الاقتصاد من الوقوع في حالة الركود الاقتصادي الحاد.¹

2. قانون باركنسون (1958)

ويمثل قانون باركنسون المتعلق باتجاه الإدارات الحكومية للتوسع والتشعب ظاهرة وثيقة الصلة بتطور الإنفاق العمومي، سواء في الأجل الطويل أو القصير على حد سواء. حيث يرى وجود إفراط في استخدام القوى البشرية من جانب الإدارات الحكومية المختلفة بشكل مرضي مع متطلبات حاجة العمل.² ويمكن تفسير هذه الظاهرة بوجود ميل طبيعي إلى زيادة مصروفات التشغيل لاسيما تكاليف الموظفين، وهذا وفقاً للمراقب الإنجليزي باركنسون. كما أن العدد المتزايد من الموظفين العموميين ناتج لتوسع القطاع العام وخاصة العمل

¹ المرجع نفسه، ص: 40.

² محمد البنا: اقتصاديات المالية العامة مدخل حديث، الدار الجامعية، 2009، ص: 284.

الإداري، بصرف النظر عن الزيادة أو النقصان في العمل المنجز، بالإضافة إلى سلسلة طويلة من القنوات الإدارية، والزيادة هذه في عدد الموظفين شملت الموظفين العاديين والمؤهلين والمسؤولين الحكوميين. لكن هذه الزيادات تعكس من جهة أخرى الرغبة في تطوير المسؤولية والرقى بالخدمات المقدمة للمواطنين.

3. أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف

حيث حاول كل من الاقتصاديين Tullour و Stiguer تفسير الظاهرة من خلال أطروحتهما المسماة أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف،¹ من منطلق أن الدولة تقوم بإنتاج المنتجات المطلوبة من بعض الأعوان دون غيرهم، وبما أن تمويل هذه المنتجات يكون موزعا على كل عناصر المجتمع، فإن جماعات للضغط سوف تتكون وتتنظم حتى تقوم الدولة بإنتاج ما يرغبون.²

4. نظرية مرض التكاليف ل Baumol

هي نظرية اقتصادية وضعها الباحث الأمريكي William Baumol بمساعدة من William Bowen عام 1965، حيث تم تكليف الباحثان من طرف مؤسسة Ford لإعطاء تشخيص على صحة العملية الاقتصادية في قطاعات عمومية منها مراكز الترفيه. ومن أهم الملاحظات التي خرجوا بها زيادة مضطردة في تكاليف التشغيل. وهذه المراكز تتسم بالركود للابتكار التكنولوجي، أما مكاسب الإنتاجية هي عمليا غير موجودة (إنتاجية متخلفة)، وكثيفة العمالة والأجور في صناعة الترفيه، ارتفاع تكاليف الإنتاج. أما إيراداتها تنمو بسرعة أقل (الفجوة في الدخل)، وتوليد ضغوط تضخمية، هذه الميزة تعرف باسم "مرض التكاليف" أو "تكلفة المرض". تساهم كل تلك العوامل سابقة الذكر بالإضافة إلى تباطؤ الإنتاجية في القطاع العام في رفع سعر المخرجات مما يصعب تسويقها نظرا للمنافسة من قبل القطاع الخاص، مما يلجأ إلى دعمها من طرف الدولة وبالتالي يساهم هذا الإجراء في رفع مستوى النفقات العمومية.³

¹ بن عزة محمد: مرجع سابق، ص: 41.

² بيداري محمود: العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010) مع إشارة خاصة لفرضية فافتنر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013-2014، ص: 81.

³ بن عزة محمد: مرجع سابق، ص: 41، 42.

المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العمومية

إن زيادة النفقات العمومية لا تعني بالضرورة زيادة المنفعة العامة المترتبة عليها، كما تؤدي حتما إلى زيادة التكاليف العامة على الأفراد كنتيجة لتلك الزيادة.

الفرع الأول: أسباب الزيادة الظاهرية للنفقة العمومية

تعرف بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن النفقات العمومية دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات لإشباع حاجاته العامة. ومن أهم الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العمومية نجد:

1. **انخفاض القيمة الحقيقية للنقود:** إن انخفاض قيمة النقود الحقيقية يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس المقدار من الوحدات النقدية عن المقدار الذي يمكن الحصول عليه من قبل، يرجع ذلك في الغالب إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار.¹ وعلى هذا الأساس تنشأ العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار وحجم النفقات العمومية إذ أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنفقات العمومية وهو ما يدفع الدولة إلى الرفع من القيمة النقدية لها للمحافظة على منفعتها الحقيقية الثابتة.
2. **اختلاف الطرق المحاسبية العامة:** إن اختلاف الطرق المحاسبية العامة وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات، أدى إلى زيادة ظاهرية في حجم النفقات العمومية إذ أن الانتقال من قواعد الميزانية الصافية التي تسند على أساس الحق في إجراء المقاصة بين الإيرادات والنفقات، إلى قواعد الميزانية العامة للدولة كقاعدة الشمولية التي تقتضي بتقيد الإيرادات والنفقات الكلية دون إجراء أية مقاصة بينهما أدى إلى زيادة النفقات العمومية بينهما بشكل واضح.
3. **اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان:** قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العمومية مردها زيادة مساحة إقليم الدولة، إذ أن استرجاع الدولة لسيادتها الحكومية على بعض المناطق يزيد من عدد السكان مما يتطلب من الدولة الرفع من نفقاتها العمومية لتشمل سكان المساحة الإقليمية الجديدة، لكن دون أي زيادة في متوسط نصيب الفرد من النفقات العمومية كما تعتبر الهيكل السكاني من العوامل المؤدية لزيادة النفقات العمومية بشكل ظاهري.²
4. **أسباب إدارية:** وتعتبر من أهم أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العمومية بالخصوص في الدول النامية، أين يتم التوسع في الأجهزة الإدارية وفي الإنفاق على الأبنية والأثاث والتكاليف الإدارية وغيرها. دون الزيادة في

¹ محمد خالد المهاني: محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية، 2013، ص: 29.
² بودخد كريمة: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التدبير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص ص: 60، 61.

5. المنافع العامة المترتبة عنها وكذا التوسع في التشغيل في الإدارات والأجهزة الحكومية دون أي منفعة عامة، هو ما يترتب عنه تنامي ظاهرة البطالة المقنعة وضعف تأثير زيادة التشغيل على الاقتصاد المحلي بحكم ضعف الجهاز الإنتاجي في الدول النامية وعدم مرونته بشكل يمكنه من التوسع في النفقات العمومية.

الفرع الثاني: أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العمومية

يقصد بها زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن هذه النفقات أي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة وترجع لأسباب عديدة منها:

1. **أسباب المذهبية:** ويقصد بها الأسباب المرتبطة بالفكر الاقتصادي وتطوره خلال التاريخ، ونظرا إلى دور الدولة في النشاط الاقتصادي الذي أدى تطوره إلى بروز أشكال متعددة في الدولة حسب دورها في الاقتصاد، إذ نتج عن ذلك ازدياد وظائف الدولة انطلاقا من اقتصارها على توفير الأمن وحماية الممتلكات إلى المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يترتب عنه بالضرورة زيادة المنفعة الحقيقية للدولة.
2. **أسباب اقتصادية:** إن من أهم الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة:
 - **الدخل القومي:** إذ أنه من الطبيعي أن يصاحب النمو الاقتصادي وما ينتج عنه من نمو في الدخل القومي في أي مجتمع ارتفاع النصيب الحقيقي للفرد من النفقات العمومية.
 - **الدورة الاقتصادية والمنافسة الاقتصادية الدولية:** إن حركة الدورة الاقتصادية تدفع بالدولة بالتدخل وزيادة نفقاتها العمومية خصوصا وأنها أثبتت بأنها من أهم حلول الأزمات الاقتصادية كالكساد.¹
3. **أسباب اجتماعية:** عادة ما تلعب العوامل الاجتماعية دورا بارزا في زيادة المطالبة برفع وتحسين الخدمات العامة بحكم رغبة الأفراد في تطوير مستويات معيشتهم، وليس أمام الدولة سوى الرضوخ أمام الحاجات الجديدة للأفراد حسب ما ينص عليه أثر التفتيش لبيكوك وويزمان. إذ أن تطور الوعي الاجتماعي ساهم في زيادة الضغوطات على الدولة ومطالبتها بزيادة حجم نفقاتها الاجتماعية لدعم الطبقات المتضررة، ضف إلى ذلك أن تبدل النمط الاستهلاكي لدى الأفراد يزد من تنوع الحاجات ويستدعي المزيد من النفقات العمومية خصوصا مع تنامي العمل النقابي والتنظيم المهني.
4. **أسباب سياسية:** حيث أن انتشار المبادئ الديمقراطية يؤدي إلى توسع نشاطات الدولة بحكم أن كل حكومة منتخبة تحاول إرضاء الرأي العام، كي تستطيع تجديد فترات حكمها كما أن توسيع المشاركة الشعبية في القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي زاد من المجالات التي تشملها النفقات العمومية، وعلى الصعيد

¹المرجع نفسه، ص:61.

5. الخارجي فإن تطور العلاقات الدولية وال رغبات في توسيع رقعة التمثيل الدبلوماسي وتقوية مكانة الدولة على الساحة العالمية زاد من نفقات استضافة مؤتمرات دولية والاشتراك في المنظمات والمؤسسات الدولية. وكذلك نفقات السفارات والقنصليات وما يقدم لدول أخرى من منح ومساعدات لأسباب سياسية وتمثل النفقات العسكرية جانبا مهما في التزايد المطرد للنفقات العمومية وذلك راجع بالخصوص للتقدم التكنولوجي السريع في هذا المجال، كما أن زيادة حدة التوترات الدولية وبروز النزاعات الإقليمية والحروب كلها عوامل ساهمت في زيادة النفقات العسكرية بشكل جعلها تغطي النسبة الأكبر من ضمن إجمالي النفقات العمومية للعديد من الدول.

6. أسباب مالية: وتتركز أهم الأسباب المالية في عنصرين أساسيين:

- **توفر فائض في الإيرادات العامة:** إذ أنه من الأفضل كلما تمكنت الدولة من زيادة مواردها المالية كلما مكنها ذلك من زيادة الإنفاق العمومي.
 - **سهولة الاقتراض داخليا وخارجيا:** فعلى المستوى الداخلي تلجأ الدولة لإصدار سندات الاكتتاب للأفراد والمؤسسات مقابل امتيازات محددة، مما يسمح لها بجمع المدخرات وتوفير التمويل المناسب لتوسيع نفقاتها، أما على المستوى الخارجي فمع وجود مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي يسمح للدولة بطلب قروض تكون في الغالب موجهة لتمويل خطط ومشاريع تنمية لصالح الاقتصاد المحلي.
7. أسباب إدارية: موازاة مع تطور دور الدولة وتوسعها في خدماتها العامة فقد زادت عدد الوزارات والهيئات والمصالح الإدارية والحكومية إضافة إلى التخصص وتقسيم العمل، مما يزيد من الموظفين في الجهاز الإداري الحكومي كما أن استخدام الأساليب الإدارية الحديثة بهدف رفع كفاءة أداء الإدارات وموظفيها كل ذلك يزيد من حجم النفقات العمومية بشكل عام.¹

¹المرجع نفسه، ص: 62، 63.

خلاصة:

- من خلال تطرقنا للنفقات العمومية توصلنا إلى النتائج التالية:
- تعد النفقات العمومية من أهداف الدولة لتلبية الحاجات العامة، فلا يجوز أن يكون الإنفاق العمومي لتلبية مصالح شخص بعينه، بل الأصل في النفقة العمومية أن تخدم المصالح العامة.
 - النفقات العمومية أداة مهمة في يد الدولة للقيام بوظائفها وتحقيق الأهداف المرغوبة.
 - ظاهرة ازدياد النفقات العمومية تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

الفصل الثاني

أثر ترشيد الإنفاق العمومي على الاقتصاد

تمهيد

يعتبر موضوع ترشيد الإنفاق العمومي من المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة لتلك الدول، بسبب حصول عجوزات كبيرة في موازنتها العامة، ولذا أصبحت هناك حاجة ماسة إلى ترشيد الإنفاق الحكومي، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك، وأخذ الخبراء الاقتصاديون والماليون يطالبون الحكومات بإتباع سياسات مالية متوازنة، تدعو إلى ضبط الإنفاق وترشيده، ومحاربة التبذير والإفلال منه والعمل على توزيع الموارد المالية المتاحة على وجوه الإنفاق المختلفة بشكل يحقق أكبر استفادة ممكنة من تلك الموارد. وللتفصيل أكثر فيما يتعلق بترشيد الإنفاق العام قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية ترشيد النفقات العمومية

المبحث الثاني: ترشيد النفقات العمومية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثالث: تجارب دولية رائدة نحو ترشيد الإنفاق العمومي من أجل تحقيق الأهداف المرجوة

المبحث الأول: ماهية ترشيد النفقات العمومية

يعتبر ترشيد الإنفاق العمومي من المعاني والمفاهيم التي حظيت بنصيب من الاهتمام من مختلف الآراء والتحليلات.

المطلب الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العمومي وعوامل نجاحه

تعددت المفاهيم المفسرة لترشيد الإنفاق العمومي نظرا لتعدد الاتجاهات وسوف نتعرض إلى بعض التعاريف إضافة إلى عوامل النجاح.

الفرع الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العام

هناك عدة تعاريف نذكرها فيما يلي:

- ✓ **تعريف 1:** يقصد بترشيد الإنفاق الاستخدام الأمثل والتوجيه الأنسب للنفقات العمومية نحو أفضل البدائل الإنفاقية، التي تعظم الفائدة للإنسان الذي يقوم بالإنفاق وتقلل من الخسارة والتضحية بالفرصة البديلة أمام الإنسان (أفراد، أسر، منظمات).¹
- ✓ **تعريف 2:** يأخذ اصطلاح ترشيد الإنفاق معناه من اصطلاح " الرشد " بمعناه الاقتصادي، والذي يعني التصرف بالأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة، وعلى أساس رشيد وطبقا لما يمليه العقل.²
- ✓ **تعريف 3:** ترشيد الإنفاق العمومي هو زيادة الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العمومي في المجالات التي يذهب إليها، وهو يتمثل في دعم قدرته على تقديم الخدمة أو السلعة العامة بأعلى درجة من الكفاءة.³
- تعريف شامل:** من التعاريف السابقة نستنتج أن ترشيد الإنفاق العمومي هو عبارة عن توجيه الإنفاق العمومي للقطاعات التي بإمكانها إعطاء إنتاج، أي التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع.

¹ شرياق رفيق: ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الوطني "الحكومة والترشيد الاقتصادي" رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، جامعة احمد دراية أدرار، يومي 19 و 20 أفريل 2016، ص: 5.

² محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة 5، 2013، ص: 367.

³ دردوري لحسن: عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 14، ديسمبر 2013، ص: 108.

الفرع الثاني: عوامل نجاح ترشيد الإنفاق العمومي

- يتوقف نجاح عملية ترشيد النفقات العمومية على العديد من العوامل:
- **تحديد الأهداف بدقة:** بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية، سواءا كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل.
 - **تحديد الأهداف والأولويات:** في ظل محدودية الموارد سيتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم للأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.
 - **القياس الدوري لبرامج الإنفاق العمومي:** بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليها.
 - **عدالة الإنفاق العمومي ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف:** ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العمومية، والعدالة لا تعني التساوي في توزيع المنافع بين فئات المجتمع.
 - **تفعيل دور الرقابة على النفقات العمومية:** من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العمومية وفقا للخطط التي تم وضعها.¹

المطلب الثاني: خطوات، مبررات ودواعي عملية ترشيد الإنفاق العمومي

يهدف ترشيد الإنفاق العمومي إلى جملة من الخطوات بالإضافة إلى مجموعة من المبررات والدواعي.

الفرع الأول: خطوات ترشيد الإنفاق العمومي

- تتمثل خطوات ترشيد الإنفاق العمومي في النقاط التالية:
- **تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة، وبصفة مستمرة مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي تمثل المرحلة التي يمر بها المجتمع؛**
 - **حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف بما يتضمنه ذلك من تحديد البرامج التي يجب أن تضطلع بها الدولة، وتلك التي يضطلع بها القطاع الخاص، مع التمييز في نطاق برامج الإنفاق العمومي بين برامج الإشباع المباشر وبرامج الإشباع غير المباشر؛**
 - **استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع؛**

¹ بلعاطل عياش ونوي سميحة: آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، يومي 11 و 12 مارس 2013، ص: 5.

- تخصيص الموارد وفقا لهيكل برامج تحقيق الأهداف، وما يؤدي إليه ذلك من إعادة تنظيم الهيكل الإداري للدولة بما يتفق ومتطلبات الاضطلاع بالبرامج، مع تفصيل البرامج إلى مكوناتها من برامج فرعية وأنشطة ومهام، الأمر الذي يمكن من تحديد مراكز المسؤولية عن إنجازات مكونات البرامج؛¹
- إعادة تقييم برامج الإنفاق على فترات وفقا لما يطرأ من تغيرات على أولويات الأهداف، وعلى دور الدولة والقطاع الخاص من الاضطلاع بها؛
- وضع إطار تنفيذي ملزم ودقيق يضمن كفاءة تنفيذ البرامج المختارة، مع تحديد المدى الزمني للتنفيذ يمكن من الوقوف على مدى التقدم في إنجاز الأعمال على أن يتم ذلك في إطار اللامركزية، باعتبار أن أهداف ومعايير الانجاز محددة؛
- ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيطه على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز مع تطوير مفهوم الرقابة التقييمية؛
- تطوير تقسيمات ميزانية الدولة بما يجعل هذه التقسيمات قادرة على الوفاء بمتطلبات الوظيفة التخطيطية على المستويين الكلي (تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص)، والجزئي (تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة) وقادرة على الوفاء بمتطلبات الرقابة على الأداء (الرقابة التقييمية) والرقابة المستقبلية بما يضمن فاعلية تخصيص وكفاءة استخدام الموارد، ومن ثم تعظيم دور الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع.²

الفرع الثاني: مبررات ودواعي عملية ترشيد الإنفاق العمومي

من أهم مبررات تبني سياسة ترشيد الإنفاق العمومي عموما ما يلي:

- التأكيد على المسؤولية العامة للدولة فيما يتعلق باستخدام الأموال العامة بأفضل السبل الكفيلة لإشباع الحاجات العامة، وفقا لمبدأ الأولويات المرتبطة بالاقتصاد والمجتمع؛³
- محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام؛
- الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا؛
- المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة والبعيدة؛
- تجنب مخاطر المديونية وأثرها خصوصا وأن كثيرا من الدول النامية تعاني من معضلات ديونها الخارجية التي أسرفت فيها في الماضي؛

¹ طارق قدوري: مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص: 133.

² كردودي صبرينة: ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص: 275.

³ المرجع نفسه، ص: 247.

- إن تطبيق مبدأ الترشيح يساعد في تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل، وبالتالي يجنب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها.¹

المطلب الثالث: ضوابط وآليات ترشيح الإنفاق العمومي

عند إقرار النفقات العمومية يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الآليات والضوابط ويمكن إيجازها في:

الفرع الأول: ضوابط الإنفاق العمومي

والواقع أن ترشيح النفقات العمومية يتطلب الالتزام بالضوابط التالية:

- **تحديد حجم أمثل للنفقات العمومية:** إنه ليست من المصلحة أن تتجه النفقات العمومية نحو التزايد بلا حدود وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه، وهو ما يطلق عليه (الحجم الأمثل للنفقات العمومية) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكثر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.
- **إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية:** تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرصة العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل وكذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.²
- **الترخيص المسبق من السلطة التشريعية:** تقتضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بإنفاقه يجب أن يكون مسبوقاً بترخيص من السلطة التشريعية ضماناً لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيح النفقات لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها.
- **تجنب الإسراف والتبذير:** هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العمومية في كثير من الدول النامية:

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة؛
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي
- تحقيق منابر خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة؛

¹ شعبان فرج: الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيح الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص: 89، 90.

² كراوسي مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 171، 172.

- عدم وجود تنسيق في العمل في الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلا بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات؛
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال؛
- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي...

لا شك أن ترشيد النفقات العمومية يتطلب للقضاء على جميع أوجه الإسراف والتدبير المذكورة سابقا وغيرها. وبالأخص تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على النفقات العمومية ومن أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العمومية مع زيادة الدخل الوطني.¹

الفرع الثاني: آليات ترشيد الإنفاق العمومي

نتناول من خلال هذا العنصر جملة من الآليات الكفيلة بتحقيق فعالية الإنفاق العمومي وضمان تحقيق أهدافه، هذه الآليات مستقاة أساسا من ميثاق ممارسات سليمة في مجال شفافية المالية العامة لسنة 1992 والتي تم تحديثه سنة 2009 ضمن مساهمات صندوق النقد الدولي في مبادرة "المعايير والمواثيق" وهي مجموعة من المبادئ التوجيهية في مجال الحوكمة، تهدف إلى دعم الجهود الرامية إلى إدخال تحسينات على النظام المالي العالمي.

يقدم الميثاق مجموعة من المبادئ والممارسات للمساعدة على تقديم الحكومات صورة واضحة عن هيكلها ومواردها المالية ويستند الميثاق إلى المبادئ الأربعة التالية:

- **وضوح الأدوار والمسؤوليات:** يجب التمييز بين أنشطة القطاع الحكومي وباقي القطاع العام وبين قطاعات الاقتصاد الخاص، مع ضرورة توخي العقلانية في إدارة علاقات الحكومة مع القطاع الخاص وفقا لإجراءات وقواعد واضحة، وينبغي أن تكون أدوار السياسات والإدارة داخل القطاع العام واضحة ومعلنة للجمهور، بمعنى وجوب أن تكون اختصاصات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الحكومة في مجال المالية العامة محددة بوضوح.
- **علانية عملية الموازنة:** ينبغي أن تتقيد عملية إعداد الموازنة بجدول زمني ثابت وأن تسترشد الأهداف المحددة في مجال الاقتصاد الكلي لسياسة المالية العامة، ومن جهة أخرى ينبغي توفير إجراءات واضحة لتمثيل الموازنة ومتابعتها والإبلاغ بنتائجها.

¹ محمد الطيب ذهب: دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر دراسة حالة الجزائر 2011-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي، جامعة الوادي، 2014-2015، ص: 12.

- إتاحة المعلومات للاطلاع العام: ينبغي تزويد الجمهور بمعلومات شاملة على الأنشطة المالية السابقة والحالية والمستقبلية عن أهم المخاطر فيما يتصل بالمالية العامة. كما يجب توفير معلومات عن المالية العامة للهيئات المختصة في الوقت المناسب وبشكل يتسر معه تحليل السياسات ويعزز المساءلة.
- ضمانات موضوعية: بحيث يجب أن تستوفي البيانات المعلنة المرتبطة بالمالية العامة معايير جودة البيانات المتعارف عليها، كما ينبغي إخضاع أنشطة المالية العامة للرقابة الداخلية الفعالة وأن تتوفر لها الضمانات الوقائية إضافة إلى الرقابة الخارجية.¹

¹ بلعاطل عياش ونوي سمبجة: مرجع سابق، ص: 16، 17.

المبحث الثاني: ترشيد النفقات العمومية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر سياسة الإنفاق العمومي أهم أدوات الدولة من خلال تدخلها في الاقتصاد وأداة هامة وذات دور كبير في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وهي متعددة وتتمثل في: تحقيق النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، ضمان الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وكذلك تحقيق التوازن الخارجي.

المطلب الأول: تحقيق النمو الاقتصادي

لقد تطرقت عدة نظريات إلى دراسة النمو الاقتصادي ومسبباته، وبالتالي كان لكل منها رأي مخالف للآخر. فقد ركز الكلاسيك على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل، ومن ذلك آراء "A. Smith" بأن العمل هو مصدر لثروة الأمة وتقسيم العمل. كما اعتبر الإنتاج كدالة لعوامل عديدة هي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، والتغير في نمو الإنتاج يتحقق عندما يحصل تغير في أحد العوامل أو جميعها.¹

كما ظهر نموذج (Harrod-Domas) كتوسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية، ويستند هذا النموذج على تجربة الدول المتقدمة ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، وقد توصل إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو.

ومن أبرز النماذج التي أعطت للدولة دور في النمو الاقتصادي نموذج بارو 1990 الذي يبين أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، الأمر الذي يساعد المؤسسات على الاستثمار أكثر لتحقيق النمو.

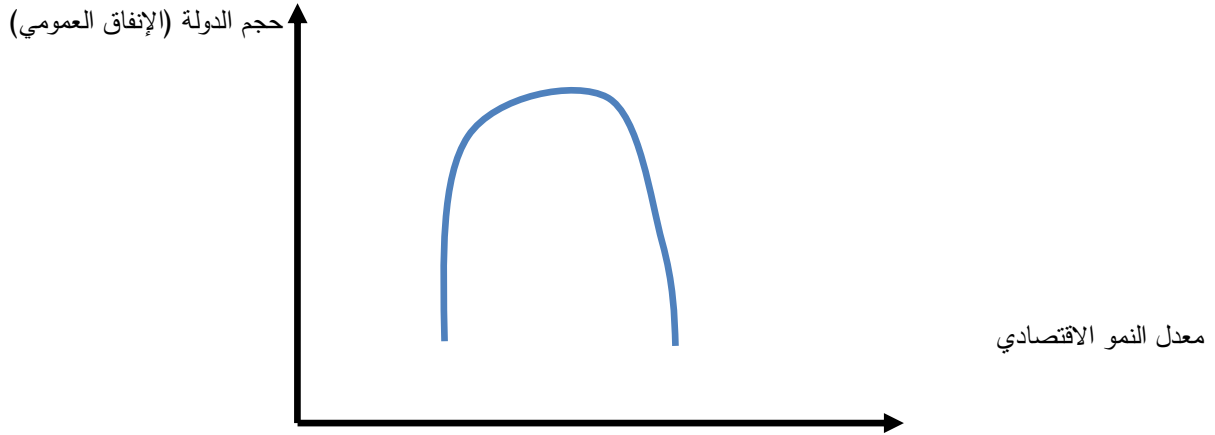
كما بدأت بعض النماذج الاقتصادية تدخل الخدمات العامة كأحد العناصر المؤثرة في النمو ومن أهم هذه النماذج نموذج السلع العامة للخدمات الحكومية المنتجة، ونموذج التكس للخدمات الحكومية المنتجة.

ويشير هذان النموذجان إلى أن العلاقة بين حجم الحكومة مقاسا بنسبة الإنفاق العمومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي، هي علاقة غير خطية على النحو الموضح في الشكل الموالي ووفقا لذلك عندما يكون حجم الحكومة صغيرا فإن توسع هذا الحجم يصاحبه تزايد في معدل النمو. لما يؤدي إليه من توسع في البنية الأساسية وهناك حد إذا زاد عنه التدخل الحكومي الزائد يصاحبه

¹مدحت القرشي: التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات-، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص: 62.

زيادة في التعقيدات الروتينية مما يعرقل الإنتاج كما يصاحب الزيادة في الإنفاق زيادة مماثلة من الضرائب وهو ما يقلل من الحافز على العمل ويبطئ في زيادة الطلب الكلي وبالتالي يعيق النمو.¹

الشكل رقم 1-2: العلاقة بين حجم الدولة والنمو



المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر، مصر، ص: 150.

ومن الأعمال كذلك التي اهتمت بتأثير وزن الدولة من خلال مستوى الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، وهي في معظم الأحيان دراسات قطاعية التي شملت العديد من البلدان وبالتالي يعتبر Daniel Landau الاقتصادي الذي قام بدراسة لاختبار درجة النمو في البلدان النامية للفترة ما بين 1960-1980 وكانت هذه الدراسة بالنسبة له لشرح الاختلافات في أداء هذه البلدان من حيث النمو، من سماتها الخاصة: مستوى الدخل الأولي للفرد، معدل النمو السكاني لهذه الفئة من السكان والاستثمار الخاص ومعياران أكثر فيما يخص الرأس المال البشري وحصة النفقات العمومية وفي الناتج المحلي الإجمالي. الاستنتاج الذي يبرز هو أن حصة الاستهلاك العام باستثناء الإنفاق العسكري والتعليم يخفف كثيرا من النمو الاقتصادي، أما الإنفاق العسكري والتعليم لا يبدو أن يكون له أثر واضح على النمو إلا إذا كان له مخرج ذو فعالية كبيرة.

وعلى جانب آخر إذا كان الاستثمار العام يأخذ بعين الاعتبار مصادر تمويل كصافي الاقتراض والضرائب الإضافية (عبء زائد)، هو في الواقع ليس له أثر إيجابي على النمو، وبالتالي يرى Daniel Landau أن هذه النتيجة مهمة بالنسبة للبلدان النامية لأن الاستثمار غالبا ما يكون هناك نسبة عالية من

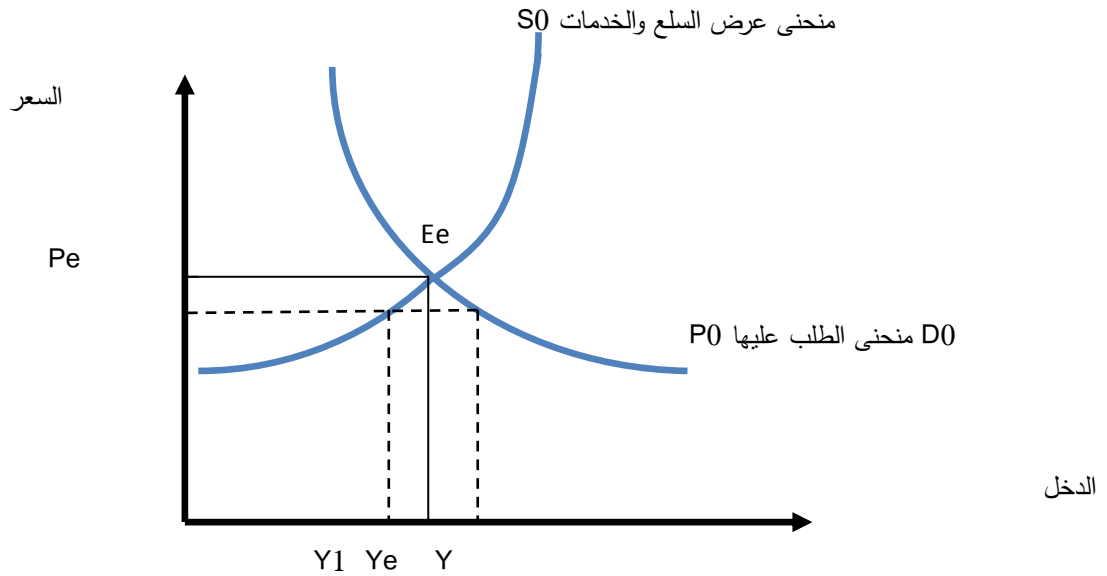
¹ محمد بن عزة، مرجع سابق، ص ص: 95، 96.

الناتج المحلي الإجمالي (7% في المتوسط)، وغالبا ما قدم باعتباره عاملا ضروريا للتنمية حتى وإن كان ينطوي على تضحية كبيرة من الاستهلاك.¹

المطلب الثاني: محاربة التضخم (تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار)

باعتبار أن التضخم هو بمثابة اتجاه مستمر في ارتفاع مستوى الأسعار في الأسواق فإنه يهدد في آن واحد الاستقرار الاقتصادي والسياسي، لذا فالدولة تعمل على التأثير على الأسعار عن طريق الإنفاق العمومي بغية تحقيق جملة من الأهداف، حيث يتم هذا التأثير عن طريق إما دعم لبعض السلع واسعة الاستهلاك وعن طريق توجيه الإنفاق العمومي إلى زيادة الاستثمار واستبعاد (التخفيض) النفقات غير المنتجة. فإذا تم توجيه الإنفاق العمومي إلى الدعم السلمي فإن ثمن تلك السلع سوف يعرف انتعاشا ملحوظا يكون في صالح أصحاب الدخل المحدودة كإعانة للطبقات الفقيرة والشكل البياني رقم: (2-2) يوضح تأثير الدعم السلمي على توازن السوق.

الشكل رقم 2-2: تأثير الدعم السلمي على توازن السوق



المصدر: محمد بن عزة: ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص: 163.

من خلال الشكل البياني رقم (2-2) يتضح أن: في وضع التوازن E_0 وهي نقطة التقاطع بين منحنى الطلب D_0 ومنحنى العرض S_0 ، وأثناء قيام الدولة بالتدخل عن طريق سياستها الإنفاقية بدعم السلع واسعة الاستهلاك، فإن ذلك يساهم بدرجة كبيرة في زيادة الدخل الحقيقي Y/P ، وبالنظر إلى أن أسعار

¹المرجع نفسه، ص: 97، 98.

هذه السلع وبعد دعمها لا تمثل القيمة الحقيقية لها والمتمثلة في تكلفة صنعها + المصاريف + الربح، فإن الطلب عليها يرتفع وهذا ما يساهم في انتقال منحى الطلب إلى اليمين، ويتحدد وضع توازني جديد عند التقاطع مع منحى العرض وبالتالي يمكن القول أن سياسة الدعم السلعي التي تطبقها الدولة على بعض السلع الواسعة الاستهلاك تساهم في رفع دخل الطبقات محدودة الدخل.¹

أما إذا تم توجيه الإنفاق العمومي إلى زيادة الاستثمار فإنه يؤدي إلى تغيير في هيكل الأثمان تختلف عما إذا تم توجيه الإنفاق لزيادة الاستهلاك، كالاستثمار في الطاقة الكهربائية وكذلك الاستثمار في القطاع الفلاحي والصناعي فإنه يساهم في تقليل أثمان هذه المنتجات التي تعد ضرورية بالنسبة للمواطنين. بالإضافة إلى استبعاد النفقات غير المنتجة عن طريق إعادة فحص برامج الإنفاق العمومي باعتبار أن ارتفاع هذا الأخير هو سبب تفشي ظاهرة التضخم.

المطلب الثالث: تحقيق العمالة الكاملة (محاربة البطالة)

يعد هدف تحقيق العمالة الكاملة أحد أهم أهداف السياسة المالية، والنفقات العمومية تعتبر أحد أهم أدواتها في هذا المجال.

فالعمالة الكاملة أو التشغيل الكامل في معناه الواسع يتمثل في الاستعمال الأمثل لعوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال، أما التشغيل الكامل في معناه الضيق فإنه يتمثل في التشغيل الكامل لليد العاملة، ويعتبر هذا المعنى أكثر استعمالاً ويتمثل في تخفيض البطالة إلى البطالة الإرادية اللازمة للسير الحسن لسوق العمل. ومن الناحية العملية والواقعية لا يمكن الوصول إلى مستوى الاستخدام الكامل بل هناك دائماً معدل طبيعي للبطالة، ويتراوح ما بين 5% و 6% من إجمالي العاملين.²

فحسب نظرية الموازن الريكاردوري التي أعاد طرحها Barro (1974) فإن الإنفاق العمومي لا يستطيع أن يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الكلي لوجود ظاهرة المزاحمة للإنفاق الخاص، وعليه يرى كل من Alestin وآخرون (2002) أنه كلما ازداد حجم القطاع العام على حساب القطاع الخاص فإن ذلك سيكون له قدرة على جذب واستمالة الأفراد للعمل بحيوية في القطاع العام، وهذا سينتج تغييرات هيكلية في سوق العمل.

¹ محمد بن عزة: ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص: 163،

164.

² محمد بن عزة: ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009، مرجع سابق، ص: 99.

مع ظهور نظرية النمو الداخلي النشأة ظهرت رؤية جديدة لدور النفقات العمومية، أين أصبح إنتاج السلع الجماعية يخلق نوعاً من الآثار الإيجابية لصالح الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، من جهة أخرى نفقات الاستثمار العمومية الموجهة لرأس المال البشري تؤدي إلى رفع فعالية عنصر العمل، مما أدى بدوره إلى رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، وبالتالي ارتفاع مستويات الإنتاج والتشغيل. كما بينت عدة دراسات وأبحاث كل من (1989) D.A.Aschauer و (A.H.Manell و (1999) Abrams بالدور الإيجابي لنفقات الاستثمار في التقليل من ارتفاع معدلات البطالة.¹

وحسب التجارب الواقعية لزيادة فرص العمل عن طريق تفعيل دور سياسة الإنفاق العمومي، تتبع الدول سياسة المشروعات العامة من أجل توفير مناصب شغل والتقليل من وطأة البطالة، كما أن تقديم الدولة للإعانات الاقتصادية لفائدة المستثمرين الخواص مقابل إلزامهم بتشغيل عدد معين من العمال يكون له دور كبير في التقليل من البطالة.²

المطلب الرابع: تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)

يعتبر ميزان المدفوعات أحد الرموز الاقتصادية لأي بلد ووسيلة لتسوية المعاملات الخارجية، فهو عبارة عن سجل للمعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها، وذلك لمدة معينة غالباً ما تكون سنة.

حيث تدرج في مختلف عمليات التبادل الدولي، وهو سجل ينقسم إلى جانبين، جانب دائن تسجل فيه تلك المعلومات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية، وجانب مدين تسجل فيه المعاملات التي تتيح وسائل لتغطية هذه الالتزامات، كما يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة، بالإضافة إلى أنه يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة، وكمرآة يوضح نقاط الضعف والقوة للبلد من حيث التركيبة السلعية للصادرات والواردات.

وبالتالي إن اختلال ميزان المدفوعات الذي يعبر عن حالة عجز، يؤدي إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، وإلى تدهور عملتها، وعلى العكس من ذلك فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة.

¹ شيببي عبد الرحيم وشكوري محمد: مداخلة حول البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية في إطار المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في

الدول العربية، القاهرة، يومي 17 و 18 مارس 2008، ص: 8، 9.

² محمد بن عزة: ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009، مرجع سابق، ص: 100.

ويرى الكثير أن سياسة الإنفاق العمومي لها دول كبير في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات، وذلك من خلال ما يلي:

- زيادة رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي، بتقديم الإعانات من طرف الدولة والنفقات الجبائية في سبيل التحفيز على الاستثمار؛
- تخفيض الطلب الداخلي (للتقليل من الاستيراد) عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- ترقية الصادرات عن طريق الإنفاق الجبائي والإعانات الموجهة للمستثمرين الأجانب والمحليين.

كما أن النفقات الاستثمارية والمتعلقة بالمنشآت القاعدية، والنفقات الموجهة لإنعاش الاستثمار العمومي الخاص أو الأجنبي، على غرار الإنفاق الجبائي الذي تقدمه الدولة للمؤسسات في شكل نفقات عمومية غير مباشرة من أجل التحفيز على الاستثمار، وبالتالي دفع عجلة التصدير، بالإضافة إلى الإعانات المباشرة المقدمة من طرف الدولة للمستثمرين في سبيل دفع عجلة الإنتاج، تساهم بدرجة كبيرة في توازن ميزان المدفوعات.¹

ولقد أسهمت النظرية الكينزية في هذا المجال من خلال الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العمومي للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق من أجل الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات. فمن خلال تركيز الإنفاق العمومي على الاستثمار يساهم في رفع إنتاج البلد، وذلك من خلال الإنفاق الجبائي والإعانات الموجهة للمستثمرين. تساهم هذه الأدوات بدرجة كبيرة في رفع الإنتاج وبالتالي ارتفاع معدل التصدير، مما يزيد من مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية، فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخل الموزعة، وسيترتب على زيادة الدخل تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف، فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات.²

¹ محمد بن عزة: ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009، مرجع سابق، ص: 101، 102.

² المرجع نفسه، ص: 102.

المبحث الثالث: تجارب دولية رائدة نحو ترشيد الإنفاق العمومي من أجل تحقيق الأهداف المرجوة

يعتبر من المهم التطرق لأهم التجارب الدولية في مجال ترشيد سياسة الإنفاق العمومي، وأهم محاولات التطوير والإصلاح من أجل استخدام أمثل للموارد المتاحة. من خلال إصلاح التطوير المالي وخاصة الميزانية العامة، التي تعتبر الأداة الكفيلة بذلك.

المطلب الأول: تجربة ماليزيا في إدارة الإنفاق العمومي

التجربة الماليزية جديرة بالاهتمام و، وخصوصاً أن ماليزيا تعتبر من دول جنوب شرق آسيا التي انفتحت على الخارج، واندمجت في الاقتصاديات العالمية مبكراً. حيث قامت ماليزيا بتنفيذ برنامج اقتصادي طموح للصناعات الثقيلة، شمل أساساً الصناعات البتروكيمياوية والحديد والصلب، تصنيع السيارات. فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001.¹ رصد أهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية، كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من إيطاليا والسويد والصين.

اعتمدت ماليزيا ميزانية البرامج والأداء والمحاسبة عن الأداء مبكراً اعتباراً من سنة 1968، وفي ضوء الأهداف السابقة بدأ تطوير الميزانية بشكل يعكس هذا التحول الاقتصادي اعتباراً من سنة 1990، على نطاق تجريبي لعلاج نقاط الضعف التي واجهت الحكومة عند إدخال ميزانية البرامج والأداء PBS ما بين 1968 و 1989، وخاصة تفادياً لاستمرار نقاط الضعف التالية خلال الفترة المتقدمة:²

- تركيز الرقابة على مستوى البنود في إعداد وتنفيذ الميزانية، مع إعطاء اهتمام أقل للرقابة على تحقيق الأهداف وعلى قياس المخرجات؛
- أن الميزانية كانت تستخدم كأداة إنفاق وليست كأداة إدارة؛
- المركزية في تفويض الاختصاصات في المسائل المالية؛
- عدم إعطاء المديرين المرونة والسلطة الكافية للاستفادة من قدراتهم التنظيمية؛
- قصور المساءلة عن الفعالية والكفاءة.

في ظل العمل على تفادي نقاط الضعف هذه انتهجت ماليزيا سياسة إنفاقية رشيدة، والدليل على ذلك توجيه إنفاقها بالدرجة الأولى إلى تحسين المستوى التعليمي للأجيال، بحيث خصصت ما يزيد عن 21%

¹ عبد الحافظ الصاوي: قراءة في تجربة ماليزيا التنموية مجلة الوعي الإسلامي، دولة الكويت، العدد 451، الشهر 5، السنة 2003، ص: 1.

² أشرف صالح: إدارة المال العام مجلة إدارة المال العام التخصص والاستخدام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، مصر،

2010، ص: 284.

من مجموع النفقات العمومية للتعليم سنة 2005، بحيث فاقت نسبة التمدرس 89%، كما ركزت الدولة على التعليم النوعي بإتباع "أسلوب التعليم حسب النوعية العالمية"، وكانت هناك سياسة واضحة في مجال النفقات الاجتماعية، وبالتالي كانت نتائجها جد باهرة من خلال التقليل من معدلات الفقر إلى أدنى المعدلات في المنطقة من 50% سنة 1975، إلى 5.7% سنة 2004.

كما انتهجت ماليزيا نظام الميزانية المعدلة MBS أحد أهم المبادرات البارزة التي تبنتها الحكومة الماليزية، وذلك للتحويل من الاعتماد على المدخلات السنوية إلى الاعتماد بصفة أساسية على الأداء. ويستهدف نظام الميزانية المعدلة (MBS) أساسا التخصيص الأمثل للموارد، وزيادة كفاءة وفعالية برامج النشاط، وتدعيم آليات الرقابة والمسؤولية. ويتحقق ذلك من خلال تحديد أهداف الإنفاق وتقييم النتائج والآثار ومدى الاستجابة للبرامج المخططة.¹

المطلب الثاني: تجربة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" في ترشيد نفقاتها العمومية وتحقيق أهدافها المرجوة

لقد انطلقت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" في عملية ترشيد نفقاتها العمومية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة في بداية الثمانينات، لأنها شهدت تزايدا كبيرا في نفقاتها العمومية، في ظل قلة الموارد المتاحة للتمويل، وذلك وفق برنامج طموح ولكن صعب.

ومن أهم أولويات هذا البرنامج الطموح هو التقليل من عجز الميزانية العامة لدول المنظمة الناتج عن زيادة النفقات العمومية، وذلك بالاعتماد على ميكانيزمات وطرق حديثة دون الإخلال بدور الدول بالقيام بواجباتها في تقديم الخدمات العامة لأفراد المجتمع، وهي تفعيل مراقبة صرف النفقات العمومية ومراقبة تطورها بالنسبة للناتج الداخلي الخام "PIB"، كل هذا من أجل ضمان توازن المالية العامة لهذه الدول.

توالت عمليات إصلاح النظام المالي في دول المنظمة وفق رؤى حديثة بالتركيز على فعالية الخدمات العمومية المقدمة من طرف الدولة وتحديث نظام الميزانية العامة والعمل على الانتقال من الاعتماد على الوسائل إلى الاعتماد على النتائج من أجل أحسن توظيف للنفقات دون إسراف ولا تبذير واعتماد معايير شفعية في العمليات المالية للدولة وتشديد الرقابة على الصرف، وتعتبر تجربة الإصلاح التي باشرتها كل من بريطانيا وفرنسا من التجارب الرائدة في هذا المجال.

¹ محمد بن عزة: ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009، مرجع سابق، ص ص: 106، 107.

وبالتالي فإن إجراءات تحسين عملية الإنفاق العمومي تؤدي أوتوماتيكيا إلى التقليل من تزايد النفقات في الميزانية العامة، استنادا إلى قاعدة "أنفق جيدا لتتفق قليلا"، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي تقليص حجم الإنفاق الزائد من أجل التقليل من العجز والتضخم دون المساس بدور الدولة في تحقيق أهدافها، ويمكن تلخيصها في الجدول الموالي:¹

¹ المرجع نفسه، ص ص: 107، 108.

الجدول رقم 1-2: نسبة النفقات العمومية بالنسبة ل PIB في دول OCDE كنتيجة لمبادرات إصلاح هيكل النفقات العمومية

2000	1995	1990	1985	
الدانيمارك، السويد، فرنسا.	النمسا، بلجيكا، الدانيمارك، فنلندا، فرنسا، إيطاليا، السويد.	بلجيكا، الدانيمارك، إيطاليا، السويد.	النمسا، بلجيكا، الدانيمارك، فرنسا، إيرلندا، هولندا، السويد.	دول نفقاتها العمومية أكثر من 50% كنسبة من PIB
النمسا، ألمانيا، بلجيكا، إيطاليا.	ألمانيا، اليونان، النرويج، هولندا، كندا.	النمسا، فرنسا، اليونان، النرويج، هولندا، كندا، نيوزيلندا.	ألمانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة، كندا.	ما بين 45% و 50%
فنلندا، اليونان، النرويج، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة.	إسبانيا، البرتغال، المملكة المتحدة،	ألمانيا، إسبانيا، فنلندا، المملكة المتحدة.	فنلندا، اليونان، النرويج.	ما بين 40% و 45%
إسبانيا، إيرلندا، إيرلندا، أستراليا، كندا، اليابان، نيوزيلندا.	اليابان، إيرلندا، أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية، نيوزيلندا.	إيرلندا، إيرلندا، البرتغال، أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية.	إسبانيا، البرتغال، إيرلندا، أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية.	ما بين 30% و 40%
كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية.	كوريا الجنوبية.	كوريا الجنوبية.	كوريا الجنوبية، اليابان.	أقل من 30%

Source: Bernard wacquez: **La dépense Publique**, institut de l'entreprise, 2002, p: 31.

المطلب الثالث: إصلاح الميزانية العامة في فرنسا ومدى استجابته لترشيد وتحقيق أهداف

الإنفاق العمومي

لقد قامت فرنسا بخطوة جد مهمة للأمام في مجال تطوير النظام المالي من خلال تطوير وإصلاح الميزانية العامة بعد إصدار القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية (LOLF) في 21 أوت 2001، والذي يعتبر انطلاقة جديدة نحو التغيير والتطوير. ويتضمن هذا القانون محورين أساسيين هما:

- تفعيل وإصلاح السلطة الرقابية للبرلمان؛
- ترشيد النفقة العمومية (أحسن إنفاق).

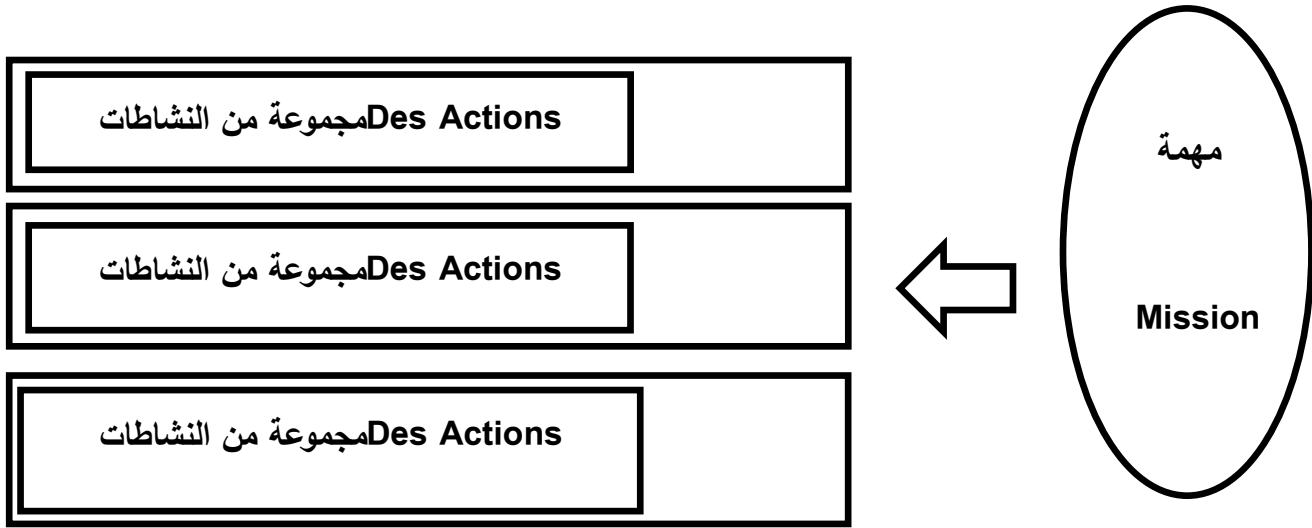
ويتضمن هذا القانون تطبيق منطق جديد في التسيير يتوافق مع توصيات الاتحاد الأوروبي بضمان الاستقرار المالي والنمو في حدود معينة، وقد سبق تطبيق جملة من الإصلاحات في الوظيف العمومي، بتطبيق الطرق الحديثة في تسيير الموارد البشرية والرفع من تأهيل الأفراد القادرين على تطبيق هذه الإصلاحات.

فمن خلال المادة رقم 07 من نفس القانون تشير إلى أنه تم الانتقال من التنظيم التقليدي للميزانية العامة الذي يعتمد على التبويب القديم (الفصل، المادة، العنوان)، إلى التقسيم الحديث الذي يعتمد على التقسيم وفق المهمات التي تسيير من طرف عدة مصالح أو وزارات، فمثلا مهمة الأمن تشترك فيها كل من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ومصالح أخرى، وكل مهمة تنقسم إلى مجموعة من البرامج، والبرنامج حسب تعريفه في نفس المادة السابقة هو مجموعة من النشاطات تفتح لها الاعتمادات بموجب قانون المالية، وكل برنامج يخضع لوزارة واحدة فقط.

بحيث يتم العمل على تحقيق أهداف كل مهمة والتي تتدخل في تحقيقها وزارة أو مجموعة وزارات، وتوضيح أكثر لمهام المسيرين وأعاون تنفيذ الميزانية (الأميرين بالصرف والمحاسبين العموميين)، مع ضرورة الاعتماد على الفعالية في التنفيذ (مقارنة الأهداف المنجزة مع الأهداف المحددة مسبقا)، والكفاءة في استخدام الموارد (ضرورة الاقتصاد في الإنفاق).¹

¹ محمد بن عزة: ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009، مرجع سابق، ص ص: 109، 110.

الشكل رقم 3-2: العناصر الأساسية المكونة لمنظومة الميزانية العامة لفرنسا



Source: Maurice Baslé: **Le Budget de l'état**, 6ème édition, la découverte, paris, 2004, p: 25.

ووفقا لهذا النموذج لإعداد الميزانية العامة الذي انتهجته فرنسا تم خلق حركية لتغيير أساليب تسيير النظام المالي للدولة، حيث وضع قوانين مالية أكثر وضوحا وأكثر شفافية، ويكون في صالح المواطن والمنتخب والموظف على حد سواء ويبين بصيغة دقيقة الوسائل المختلفة المستعملة لتحقيق أهداف السياسة العامة.

بالإضافة إلى التسيير الأكثر نجاحا عن طريق إدراج أهداف ومؤشرات النجاح، الذي يسعى إلى تنمية ثقافة النتائج والتقويم بالاعتماد على أدوات الميزانية، الأدوات المحاسبية وأدوات الرقابة الفعالة مما يساهم من جهة في إعداد برامج إنفاقية ترفع من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، ومن جهة أخرى الرفع من درجة فعالية وكفاءة استخدام الموارد في إطار من الرشادة في الإنفاق العمومي وحماية المال العام.¹

¹ محمد بن عزة: ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009، مرجع سابق، ص: 110.

خلاصة:

من خلال تطرقنا لترشيد النفقات العمومية توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعتبر ترشيد الإنفاق العمومي وسيلة مهمة للخروج من مشكلة قصور مصادر التمويل.
- ترشيد الإنفاق العمومي لا يعني تخفيضه والتقصيف فيه، فهو يشير إلى حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، دون إسراف ولا تقتير.
- تعمل سياسة الإنفاق العمومي على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي تتمثل في: النمو الاقتصادي، محاربة التضخم، محاربة البطالة وضمان التوازن الخارجي.
- برزت عدة تجارب دولية في مجال ترشيد الإنفاق العمومي أهمها: تجربة ماليزيا، تجربة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وإصلاح الميزانية العامة في فرنسا.

الفصل الثالث
أثر ترشيد النفقات
العمومية على الاقتصاد
الجزائري

تمهيد

تعتبر سياسة الإنفاق العمومي الأداة الفعالة في يد الدولة للقيام بالوظيفة التنموية، وترشيد هذه السياسة يعتبر من الأولويات لبلوغ الأهداف المرجوة. ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العمومي في الجزائر مع اختيار فترة الدراسة ما بين 2000 و2016 لما حدث في هذه الفترة من تحولات بدءا بدراسة الجوانب الفنية للنفقات العمومية في ميزانية الدولة وتتبع تطورها، وبعد ذلك نتطرق لتصنيف النفقات العمومية حسب المشرع الجزائري وعلاقتها بالإيرادات، وصولا إلى تحليل توجهات السياسة الإنفاقية خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي. وذلك وفق ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تحليل تطور هيكل النفقات العمومية بالجزائر

المبحث الثاني: دراسة النفقات العمومية في إطار الميزانية العامة للدولة

المبحث الثالث: تحليل توجهات سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر ومدى رشادتها خلال الفترة من 2000-2016

المبحث الأول: تحليل تطور هيكل النفقات العمومية للجزائر

لقد عرفت النفقات العمومية تطورا ملحوظا خلال الفترة من 2000-2016، وهذا ما يعكس دور الدولة وتطوره في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإسهاماتها في تحقيق مطالب التنمية.

المطلب الأول: تطور النفقات العمومية في الجزائر

نتطرق في هذا المطلب إلى التطور الإجمالي للنفقات العمومية، وتحليل تطور النفقات العمومية حسب طبيعتها (نفقات التسيير والتجهيز).

الفرع الأول: التطور الإجمالي للنفقات العمومية

إن الوقوف على التطور الإجمالي للنفقات العمومية للفترة محل الدراسة، يعطي انطباعا مبدئيا عن وتيرة هذا التطور والمراحل التي مر بها وأهم الأسباب التي كانت وراء هذه الظاهرة في الجزائر، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:¹

¹ المرجع نفسه، ص: 124.

الجدول رقم 1-3: مؤشرات تطور النفقات العمومية في الجزائر 2000-2016

الوحدة: مليون دج

السنوات	النفقات العمومية	نسبة الزيادة %	الناتج الداخلي الخام	النفقات/الناتج %
2000	1178122	-	4123513.9	28.6
2001	1321028	12.1	4227113.1	31.2
2002	1550646	17.4	4522773.3	34.3
2003	1639265	5.7	5252321.1	31.2
2004	1888930	15.2	6149116.7	30.7
2005	2052037	8.6	7561984.3	27.1
2006	2453014	19.5	8514843.3	28.8
2007	3108669	26.7	9366565.9	33.2
2008	4191053	34.8	11077139.4	37.8
2009	4246334	1.3	10006839.7	42.4
2010	4466940	5.2	12034399	37.1
2011	5731407	28.3	14481007.8	39.6
2012	7169900	25.1	16208698.4	43.5
2013	6024100	-16	16643833.6	36.6
2014	6980200	15.9	17205106.3	40.7
2015	7656300	9.7	16591875	46.1
2016	6746478	-11.9	17081836	39.5

المصدر: -الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة إحصائية 1962-2011.

- التقرير السنوي لبنك الجزائر من 2002 إلى 2015.

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2008، 2009، 2015.

- <http://www.mf.gov.dz/>

- Ons, les comptes économiques de 2000 à 2014, N° : 709, p : 24.

- Ons, Les comptes nationaux trimestriels -4^{ème} trimestre 2016-, N°773, p:

من خلال قراءة الجدول 1-3 نلاحظ أن النفقات العمومية في الجزائر متزايدة كأى دولة، بالرغم من أنها تشهد أحيانا بعض التناقصات حيث تكون متزايدة من سنة 2000 إلى سنة 2016 بنسب تختلف من سنة إلى أخرى فأحيانا ترتفع هذه النسبة وأحيانا تتخفف، وذلك بحسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة. حيث سجلت سنة 2000 ما قيمته 1178122 لترتفع سنة 2001 إلى 1321028 أي بنسبة تقدر ب: 12.1% لترتفع سنة 2002 إلى 1550646 بنسبة 17.4 %، كما قدرت النفقات العمومية سنة 2003 ب: 1639265 أي ما يقارب نسبة 5.7 %. أما في سنوات 2004-2005-2006-2007-2008 كانت النفقات في تزايد بنسب متذبذبة حيث كانت أكبر زيادة بين سنتي 2007-2008 إذ انتقلت من 3108669 سنة 2007 إلى 4191053 سنة 2008 وذلك بنسبة 34.8% كما استمرت بالارتفاع إلى غاية 2012 ولكن بنسب أقل حيث بلغت سنة 2012 7169900 بنسبة 25.1% لتتخفف سنة 2013 إلى ما قيمته 6024100 بنسبة سالبة تقدر ب 16% و يعلل هذا الانخفاض سياسة ترشيد الإنفاق العمومي لتعود للارتفاع من جديد سنتي 2014-2015 بنسبة 15.9% و 9.7% على التوالي لتعود للانخفاض مرة أخرى سنة 2016 بقيمة 674647 بنسبة 11.9%- وهذا راجع إلى تدهور أسعار البترول.

فيما يخص الناتج الداخلي الخام فإن حصة النفقات منه محصورة ما بين 27.1% و 46.1%، فبعد أن كانت حصة النفقات 28.6% سنة 2000 شهدت ارتفاعا إلى نسبة 46.1% سنة 2015 كأعلى نسبة سجلتها خلال فترة الدراسة، وبهذا فكلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي زادت النفقات العمومية. فبالرغم من كون النفقات العمومية في الجزائر تمثل نسبة معتبرة من الناتج الداخلي الخام إلى أنها لا تزال لا تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد.

الفرع الثاني: تحليل تطور النفقات العمومية حسب طبيعتها (نفقات التسيير والتجهيز)

إذا تتبعنا تطور النفقات العمومية حسب طبيعتها أي نفقات التسيير ونفقات التجهيز، والتي عرفت نسب متباينة نظرا للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد خلال فترة الدراسة، وهذا ما يمكن من معرفة توجهات الدولة في كيفية تخصيص وتوزيع نفقاتها بين التخصيص والتجهيز واستخلاص أسباب ذلك. وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي:

الجدول رقم 2-3: تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2016

الوحدة: مليون دج

السنوات	ميزانية التسيير	نسبة الزيادة	نسبة نفقات التسيير من PIB	ميزانية التجهيز	نسبة الزيادة	نسبة نفقات التجهيز من PIB
2000	856193	-	20.8	321929	-	7.8
2001	963633	12.5	22.8	357395	11	8.4
2002	1097716	13.9	24.3	452930	26.7	10
2003	1122761	2.3	21.4	451650	14	9.8
2004	1250894	11.4	20.3	638063	23.5	10.4
2005	1225132	-2.1	16.2	806905	26.5	10.7
2006	1437870	17.4	16.9	1015144	25.8	11.9
2007	1674031	16.4	17.9	1434638	41.3	15.7
2008	2217775	32.5	20	1973278	37.5	17.8
2009	2300023	3.7	23	1946311	-1.4	19.4
2010	2659078	15.6	22	1807862	-7.1	15
2011	3797252	42.8	26.2	1934500	7	13.3
2012	4935900	30	30.4	2234000	15.5	13.8
2013	4131500	-16.3	24.8	1892600	-15.3	11.4
2014	4486300	8.6	26	2493900	31.8	22.6
2015	4972300	10.8	30	3885800	55.8	23.4
2016	4365491	-12.2	25.6	2380987	-38.7	13.9

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة إحصائية 1962-2011.

- التقرير السنوي لبنك الجزائر من 2002 إلى 2015.

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2008، 2009، 2015.

- / http://www.mf.gov.dz

- Ons, Les comptes nationaux trimestriels -4^{ème} trimestre 2016-, N°773, p:10.

أولاً: تحليل تطور نفقات التسيير

باعتبار أن نفقات التسيير كما سبق وأن أشرنا هي تلك النفقات التي تخصص للتسيير العادي والمستمر لنشاط الدولة ومصالحها المختلفة، بحيث تشمل نفقات المستخدمين والموظفين. ومن خلال الجدول نلاحظ تزايد كبير لهذا النوع من النفقات وفرق كبير بينها وبين نفقات التجهيز.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 2-3 أن نفقات التسيير شهدت خلال الفترة من 2000 إلى 2004 تزايداً ملحوظاً وبنسب مختلفة، إذ بلغت 856193 سنة 2000 لتصل سنة 2004 إلى 1250894 أي بنسبة زيادة تقدر ب 11.4%، ثم انخفضت سنة 2005 إلى 1225232 حيث بلغت نسبة الانخفاض 2.1- %، لتعود إلى الارتفاع مرة أخرى في بداية 2006 إذ بلغت 1437870 بنسبة زيادة تقدر ب 17.4%، إلى أن تصل 4935900 سنة 2012، وبعد هذا الارتفاع عادت للانخفاض من جديد سنة 2013، إذ انخفضت قيمتها لتصل 4131500 بنسبة 16.3- %، ثم عادت للارتفاع لتبلغ ذروتها سنة 2015 بقيمة 4972300 إلا أنها شهدت انخفاضاً خلال سنة 2016 بنسبة 12.2- % أي بقيمة 4365491.

وفيما يخص نسبة نفقات التسيير من الناتج الداخلي الخام فكانت في تذبذب إذ بلغت ذروتها سنة 2012 بنسبة 30.4% فيما كانت أقل نسبة سنة 2005 بنسبة 16.2%.

ثانياً: تحليل نفقات التجهيز

عند دراستنا لنفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2016 نلاحظ نسبتها أقل من نفقات التسيير فقدرت سنة 2000 ب: 321929، لتستمر في الزيادة بنسب متفاوتة إلى أن بلغت 1973278 سنة 2008 بنسبة زيادة 37.5%، لتتخف في السنتين الموالتين 2009-2010 بقيمة 1946311 و 1807862 على التوالي. ثم ارتفعت من جديد سنة 2011 بنسبة 7% و 15.5% سنة 2012، وانخفضت من جديد سنة 2013 لتبلغ 1892600، قبل أن تبلغ أعلى قيمة لها سنة 2015 التي قدرت ب: 3885800 إلى أن شهدت انخفاضاً محسوساً سنة 2016 بنسبة 38.7- % أي ما يقارب 2380987.

وفيما يخص نسبة نفقات التجهيز من الناتج الداخلي الخام فقد كانت متذبذبة إذ بلغت أعلى قيمة لها 26.6% سنة 2014، وأدنى قيمة 7.8% سنة 2000.

المطلب الثاني: الأساليب المساعدة على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر

تعتبر النفقات عنصرا مهما لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية لذلك يجب استعمالها بشكل عقلاني، وذلك باعتبارها موردا هاما للدولة يخشى من تبذيره وسوء استعماله، ولترشيد النفقات يجب العمل وفق مبادئ أهمها:

الفرع الأول: من حيث أفراد المجتمع

لابد أن تكون السلع والخدمات لكل مجتمع ما كافية لتلبية حاجيات الأفراد المناسبة لأذواقهم وعاداتهم وتقاليدهم، ولهذا يجب مراعاة السكان من حيث:

- **الكثافة السكانية:** يجب أن يكون هناك ارتباط بين زيادة الطلب وحجم الإنتاج من السلعة أو الخدمة كافي لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع.
- **أعمار السكان:** يجب أن يكون هناك تناسب بين نوعية السلع والخدمات وبين عدد الشيوخ أو الشباب أو الأطفال في المجتمع، وإلا سوف يحدث تضارب حيث نجد السلع اللازمة تفيض عن حاجة المجتمع. بينما نجد الأخرى في ندرة تامة وبالتالي يؤدي إلى ضياع في النفقات بالدرجة الأولى، ونقص في إشباع حاجات المجتمع بالدرجة الثانية.
- **نوعية السكان:** لكي يكون هناك تناسب بين السلع المنتجة والخدمات وبين حاجات المجتمع بمختلف أنواعه، ولابد على الجماعات المحلية أن تقوم بدراسة حول المجتمع المحلي.¹
- **دخل أفراد المجتمع:** من الضروري أن تتناسب أسعار السلع والخدمات مع دخل الأفراد بصفة عامة والطبقة الفقيرة بصفة خاصة، كما يجب على الجماعات المحلية والحكومة أن تقوم بتوجيه المنتجات المجانية والمنتجات التي تباع بأقل من سعر تكلفتها إلى الطبقة المراد مساعدتها.

الفرع الثاني: من حيث الخدمة أو السلعة نفسها

- لا يمكن استيراد سلع أو خدمات من الخارج لا تشبه حاجات أفراد المجتمع، لأن ذلك يسيء إلى استخدام المال العام؛
- يجب أن يكون إنتاج السلع وتقديم الخدمات يتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع، مع مراعاة تغييرها في كل زمان ومكان؛

¹ بصديق محمد: مرجع سابق، ص ص: 120، 121.

- عدم وجود مساوئ أو عيوب في السلع والخدمات المقدمة لإشباع حاجات أفراد المجتمع؛
- يجب أن يكون هناك تطابق بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الثالث: من حيث التخطيط

بعد القيام بكافة الإجراءات اللازمة لدراسة ثقافة وكثافة السكان، يجب وضع تخطيط محكم ودقيق يشمل نوعية وكمية وتكاليف الحاجات التي تشبع أفراد المجتمع على المدى الطويل. ولتحقيق ذلك يجب مراعاة ما يلي:

- لابد من دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع، وذلك بالتقليل من زيادة بعض التكاليف التي قد تنجم عن انخفاض قيمة النقود أو التضخم؛
- يجب أن لا يكون تغيير المشاريع مرتبط بتغيير الأشخاص.

الفرع الرابع: من حيث الموظفين

بالنسبة للموظفين الذين لا يملكون الخبرة اللازمة التي تؤهلهم لأداء مهامهم في كيفية تسيير صرف النفقات، ولهم مرتبات منخفضة غير كافية لتلبية حاجاتهم الاجتماعية فلهذه الأسباب يجب القيام بمايلي:

- لابد من تدريب الموظفين القائمين بصرف النفقات بصفة دورية لرفع كفاءتهم المهنية؛
- توظيف ذوي الكفاءات في أماكنهم المناسبة.¹

¹ المرجع نفسه، ص: 121، 122.

المبحث الثاني: دراسة النفقات العمومية في إطار الميزانية العامة للدولة

إن دراسة النفقات العمومية في الجزائر يعطي انطبعا عن طبيعة دور الدولة في القيام بوظائف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الميزانية العامة، من خلال إلقاء الضوء على تقسيمات النفقات العمومية وأساليب تخصيصها بين أوجه الإنفاق وطبيعته (نفقات التسيير ونفقات التجهيز)، في إطار الميزانية العامة هذا في المطلب الأول. هذا بالإضافة إلى دراسة علاقة النفقات العمومية بالإيرادات العمومية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: النفقات العمومية وتصنيفها حسب المشرع الجزائري

تحظى النفقات العمومية بأهمية كبيرة في إطار الميزانية العامة، وهذه الأخيرة أشار إليها المشرع الجزائري باعتبارها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار.¹ وعلى غرار دول العالم فإن الجزائر تعتمد تصنيفا خاصا لنفقاتها العمومية في إطار الميزانية العامة وذلك للفرقة بين هذه النفقات حسب الشكل والطبيعة والهدف. ويتم تقسيم النفقات العمومية في الجزائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى، وقد أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العمومية في الجزائر، وجاء ذلك صراحة بأن الأعباء (النفقات) الدائمة للدولة تشمل:

- نفقات التسيير؛
- نفقات التجهيز.²

الفرع الأول: نفقات التسيير

تأتي نفقات التسيير في شكل اعتمادات ضمن ميزانية الدولة بهدف التكفل بالنفقات العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية، وتمثل مجموع المبالغ المالية الموجهة لكل الدوائر الوزارية طبقا لقانون المالية للسنة المعنية، والمتكونة من النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية. وتشمل رواتب وأجور الموظفين ونفقات الصيانة، البنايات الحكومية ومعدات المكتب... والتي لا يترتب عنها إنتاج سلع حقيقية أو أي قيمة مضافة تولدها هذه النفقات للاقتصاد الوطني وإنما تسعى الدولة من خلالها إلى توفير كل ماتحتاجه المرافق العامة والإدارات العمومية، وهذا ما يتناسب مع دور الدولة

¹ المادة رقم 3 من القانون 21/90 المؤرخ في 15/8/1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.

² المادة رقم 23 من القانون 17/84 المؤرخ في 7/7/1984 والمتعلق بقوانين المالية.

المحايدة التي لا تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما ينتج عنها من آثار فهي آثار غير مباشرة لذلك تسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية.¹

1. تقسيم ميزانية التسيير حسب الوزارات

وتقسم نفقات التسيير بدورها حسب الوزارات، فكل وزارة تعطى لها الاعتمادات الخاصة بها، كما أن كل وزارة لها تقسيم خاص بها وفق عناوين، وكل عنوان بدوره ينقسم إلى أقسام، وذلك انطلاقا من التشريع المعمول به. بحيث تقوم كل وزارة بتقدير النفقات الخاصة بها استنادا إلى الالتزامات المادية المتكررة كالأجور، التكاليف الاجتماعية، المصاريف، أدوات التسيير، أشغال الصيانة وإعانات التسيير المختلفة. وتظهر ميزانية التسيير في قانون المالية (الجدول ب) كما هو موضح في المثال الموالي الخاص بميزانية التسيير لسنة 2016، بحيث تظهر الدوائر الوزارية والاعتمادات المخصصة لها بالمقابل، أما التكاليف المشتركة التي تظهر في أسفل الجدول فهي نفقات مشتركة بين الوزارات. وذلك كما هو مبين في الجدول الموالي:²

الجدول رقم 3-3: توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
7904677000	* رئاسة الجمهورية.....
3437925000	* مصالح الوزير الأول.....
1118297000000	* الدفاع الوطني.....
426127386000	* الداخلية والجماعات المحلية.....
30573877000	* الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.....
للبيان	* الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية.....
73431991000	* العدل.....
95399378000	* المالية.....
44793741000	* الطاقة.....
5349818000	* الصناعة والمناجم.....

¹ عدة أسماء: أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص: 38.

² بن عزة محمد: ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009، مرجع سابق، ص: 118.

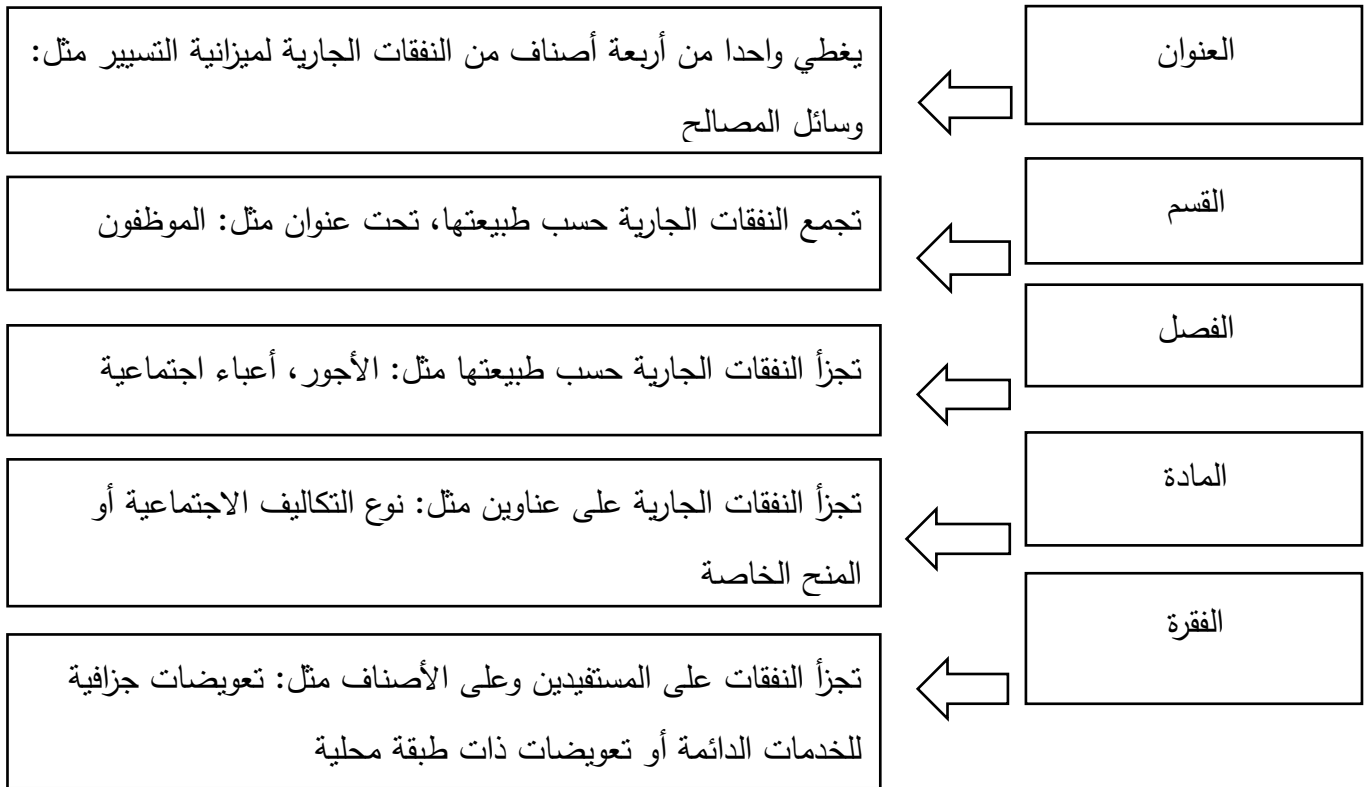
254253914000	* الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.....
248645702000	* المجاهدين.....
26033177000	* الشؤون الدينية والأوقاف.....
20527745000	* التجارة.....
11218880000	* النقل.....
1761667900	* الموارد المائية والبيئة.....
19085089000	* الأشغال العمومية.....
21302786000	* السكن والعمران والمدينة.....
764052396000	* التربية الوطنية.....
312154998000	* التعليم العالي والبحث العلمي.....
50397263000	* التكوين والتعليم المهنيين.....
26484929000	* العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....
4117881000	* التهيئة العمرانية، السياحة والصناعة التقليدية.....
19056672000	* الثقافة.....
118830888000	* التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....
243408000	* العلاقات مع البرلمان.....
379407269000	* الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....
37181458000	* الشباب والرياضة.....
19369240000	* الاتصال.....
875224000	* البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.....
4359144400000	المجموع الفرعي
448187600000	* التكاليف المشتركة.....
4807332000000	المجموع العام

المصدر: الجدول (ب) من الجريدة الرسمية 2015.

2. تقسيم نفقات التسيير داخل كل وزارة

بعد توزيع الاعتمادات بنسب مختلفة حسب الحاجة لكل وزارة، يتم توزيع كل اعتماد خاص بكل وزارة وفق تنظيم معين. حيث يتم توزيع كل هذه النفقات حسب "العناوين" و"الأقسام" و"الفصول" و"المواد" و"الفقرات"، وذلك وفق ما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم 1- 3: مدونة ميزانية التسيير



المصدر: بن عزة محمد: ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2009)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص: 120.

تجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي:

■ أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

يتكون هذا الباب من النفقات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي، بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات. ويشمل هذا النوع 5 أجزاء:

- دين قابل للاستهلاك (إقراض الدولة)؛

- الدين الداخلي، ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة)؛
- الدين الخارجي؛
- الضمانات (من أجل القروض والتسيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)؛
- نفقات محسومة من الإيرادات (التعويض على منتجات مختلفة...)¹.

■ تخصيصات السلطات العمومية

تمثل تخصيصات السلطات العمومية نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

■ النفقات الخاصة بوسائل المصالح

وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات، ويضم ما يلي:

- المستخدمين: مرتبات العمال، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية؛
- معدات تسيير المصالح؛
- أشغال الصيانة؛
- إعانات التسيير؛
- نفقات مختلفة.

■ التدخلات العمومية

تمثل نفقات التحويل والتي تختلف أنواعها حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي وعمليات التضامن. وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)؛
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)؛
- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)؛
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية)؛
- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)؛
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)؛

¹ عدة أسماء: مرجع سابق، ص ص: 38، 39.

- إسهامات اجتماعية (مساهمات الدولة في مختلف صناديق المعاشات).

يتعلق الباب الأول والثاني بالإعفاء المشترك في الميزانية العامة، يتم توزيعها وتفصيلها بمقتضى مرسوم رئاسي. أما الباب الثالث والرابع فيهما الوزارات، ويتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع. ويقسم الباب إلى أقسام، ويتفرع الفصل إلى فصول، ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات المالية وعنصر مهم في الرقابة المالية.¹

الفرع الثاني: نفقات التجهيز

هي النفقات ذات الطابع الاستثماري، تستهدف زيادة الناتج الوطني الإجمالي PNB.² إن ميزانية التجهيز هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيز القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة.³ تقسم ميزانية التجهيز بدورها حسب العناوين والقطاعات الفرعية، الفصول والمواد

■ تقسيم ميزانية التجهيز حسب العناوين

لقد نص المشرع الجزائري على أنه تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار وفق ثلاث أبواب (عناوين):

- الإعانات المنفذة من قبل الدولة؛

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

- النفقات الأخرى برأس المال.

■ تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات

يحدد التوزيع بين القطاعات للاعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية. وتظهر ميزانية التجهيز في قانون المالية بعنوان الجدول (ج)، ويتضمن توزيع اعتمادات مالية على قطاعات اقتصادية محددة من طرف قانون المالية، وذلك ما يوضحه الجدول

¹ المرجع نفسه، ص: 39، 40.

² بهاء الدين طويل: دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل

شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2015-2016، ص: 157.

³ العمرية لعجال ومحمد يعقوبي: تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد

5، ديسمبر 2016، ص: 204.

الموالي الخاص بميزانية التجهيز لسنة 2016، بحيث تظهر القطاعات والاعتمادات المخصصة لها بالمقابل.

الجدول رقم 4-3: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات

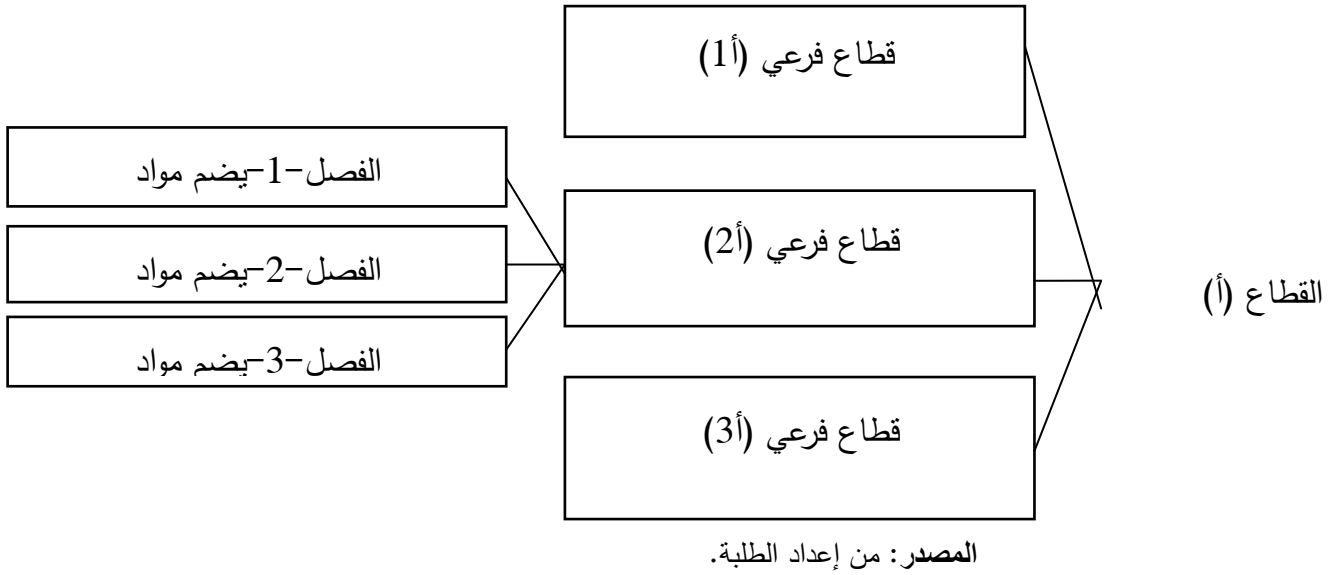
اعتمادات الدفع	رخص البرامج	القطاعات
7373410	4895000	* الصناعة.....
271432500	198261576	* الفلاحة والري.....
36223667	14904700	* دعم الخدمات المنتجة.....
585704445	441308514	* المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....
159757147	78644800	* التربية والتكوين.....
113120472	32703237	* المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....
469781674	24481500	* دعم الحصول على سكن.....
600000000	800000000	* مواضيع مختلفة.....
60000000	60000000	* المخططات البلدية للتنمية.....
2403393315	165519932	المجموع الفرعي للاستثمار
		* دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات
542949928	—	التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)
—	—	* البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....
230505000	239005000	* احتياطي النفقات غير المتوقعة.....
773454928	239005000	المجموع الفرعي لعمليات برأس المال
3176848243	1894204327	مجموع ميزانية التجهيز

المصدر: الجدول (ج) من الجريدة الرسمية 2015.

■ تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية والفصول والمواد

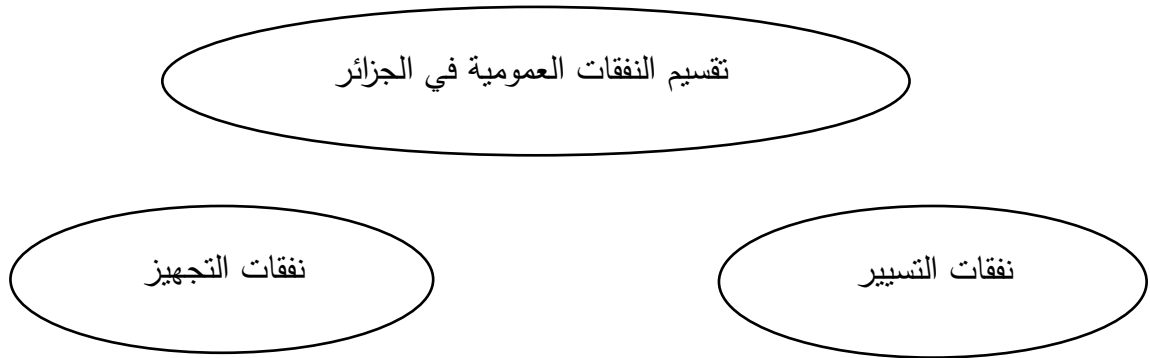
وبدورها تقسم القطاعات الموضحة في الجدول أعلاه إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد، مرفوقة كلها بالاعتمادات المخصصة لها.

الشكل رقم 2- 3: تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات والفصول والمواد



الشكل رقم 3- 3: تقسيم النفقات العمومية في الجزائر

ولتوضيح تقسيم نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر قمنا بإعداد المخطط التوضيحي التالي:



- الاستثمارات المقدمة من

طرف الدولة

- إعانات الاستثمار

الممنوحة من طرف الدولة

- النفقات الأخرى برأس مال

- أعباء الدين العمومي والنفقات

المحسومة من الإيرادات

- تخصيصات السلطات العمومية

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح

- التدخلات العمومية

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: علاقة النفقات العمومية بالإيرادات العمومية

ترتبط وضعية الموازنة العمومية بحجم النفقات والإيرادات العمومية، ويمكن توضيح هذه العلاقة بالعناصر التالية:

الفرع الأول: تطور رصيد الموازنة

من المتعارف عليه أن الأصل في الموازنة العمومية هو تساوي النفقات العمومية مع الإيرادات العامة، أي مبدأ توازن الموازنة. ولكن هذا المبدأ ليس بالضرورة دوماً محققاً، فقد يختل التوازن بين النفقات العمومية والإيرادات العمومية، إما نتيجة عدم قدرة الدولة على جمع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها، أو أنها تعتمد زيادة النفقات العمومية عن الإيرادات العمومية بقصد معالجة أزمة اقتصادية ما، وبهدف تحقيق أهداف اجتماعية يكون لها أثر إيجابي في الأجل البعيد. ويمكن إظهار ذلك فيما يخص موازنة الجزائر من خلال الجدول التالي:

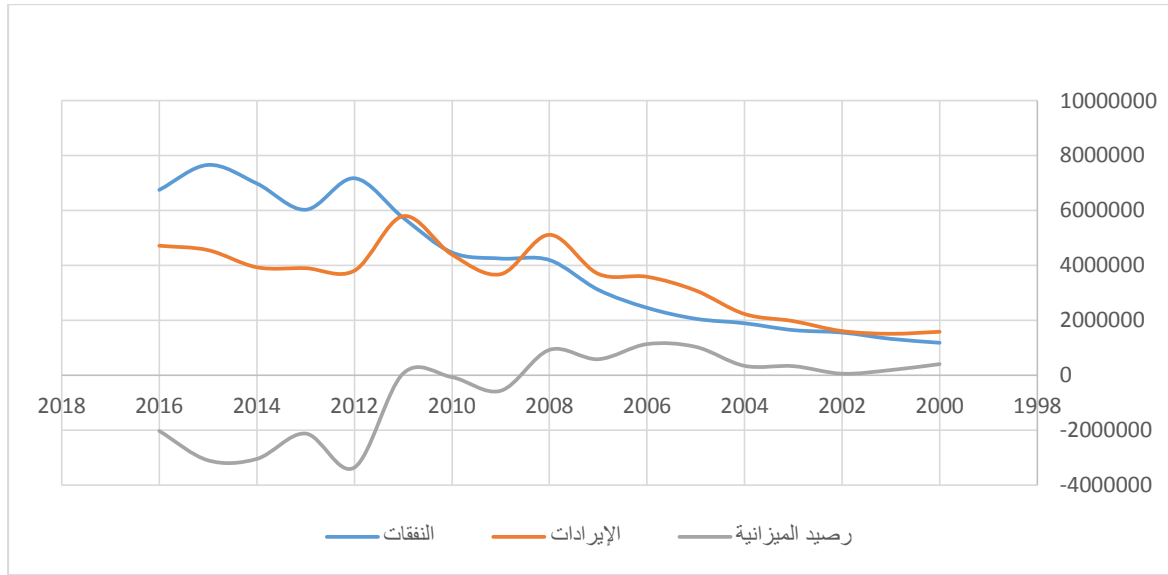
الجدول رقم 5-3: رصيد الموازنة العمومية في الجزائر

الوحدة: مليون دج

السنة	النفقات	الإيرادات	رصيد الميزانية
2000	1178122	1578100	+399978
2001	1321028	1505500	+184472
2002	1550646	1603200	+52554
2003	1639265	1966600	+327335
2004	1888930	2226200	+337220
2005	2052037	3081700	+1029663
2006	2453014	3582300	+1129286
2007	3108669	3688500	+579831
2008	4191053	5111000	+919947
2009	4246334	3676000	-570334
2010	4466940	4392900	-74040
2011	5731407	5790100	+58693
2012	7169900	3804030	-3365870
2013	6024100	3895315	-2128785
2014	6980200	3927748	-3052452
2015	7656300	4552542	-3103758
2016	6746478	4712378	-2034100

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال معطيات وزارة المالية والتقارير السنوي لبنك الجزائر من 2002 إلى 2015.

الشكل رقم 4-3: رصيد الموازنة العمومية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطلبة انطلاقاً من معطيات الجدول رقم 5-3.

من الجدول والشكل أعلاه يمكن قراءة رصيد الموازنة العامة للدولة لفترة الدراسة 2000-2016، حيث شهدت تذبذباً إذ يمكن تقسيمها إلى أربعة مراحل:

- المرحلة الأولى (2000 - 2008): خلال هذه الفترة نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة عرف فائضاً مستمراً، إذ بلغ (+399978) سنة 2000 إلى (+919947) سنة 2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط.
- المرحلة الثانية (2009 - 2010): خلال هذين السنتين سجل رصيد الموازنة العامة عجزاً قدر ب: (-570343) سنة 2009، و (-74040) سنة 2010.
- المرحلة الثالثة (2011): خلالها عاد رصيد الموازنة العامة ليسجل فائضاً من جديد قدر ب: (+586993).
- المرحلة الرابعة (2012 - 2016): خلال هذه الفترة سجل رصيد الموازنة العامة عجزاً مستمراً قدر ب: (-3365870) سنة 2012، ليصل إلى (-2034100) سنة 2016.

الفرع الثاني: دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والحياة البترولية

من المنطقي في الميزانية العامة أن النفقات التي تصرفها الدولة تقابلها أو تغطيها إيرادات تحصل عليها، وتختلف هذه الإيرادات من دولة لأخرى حسب ظروفها الاقتصادية وإمكانياتها، مما يدفع إلى

البحث عن العلاقة بين الجباية البترولية والنفقات العمومية في الجزائر . ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

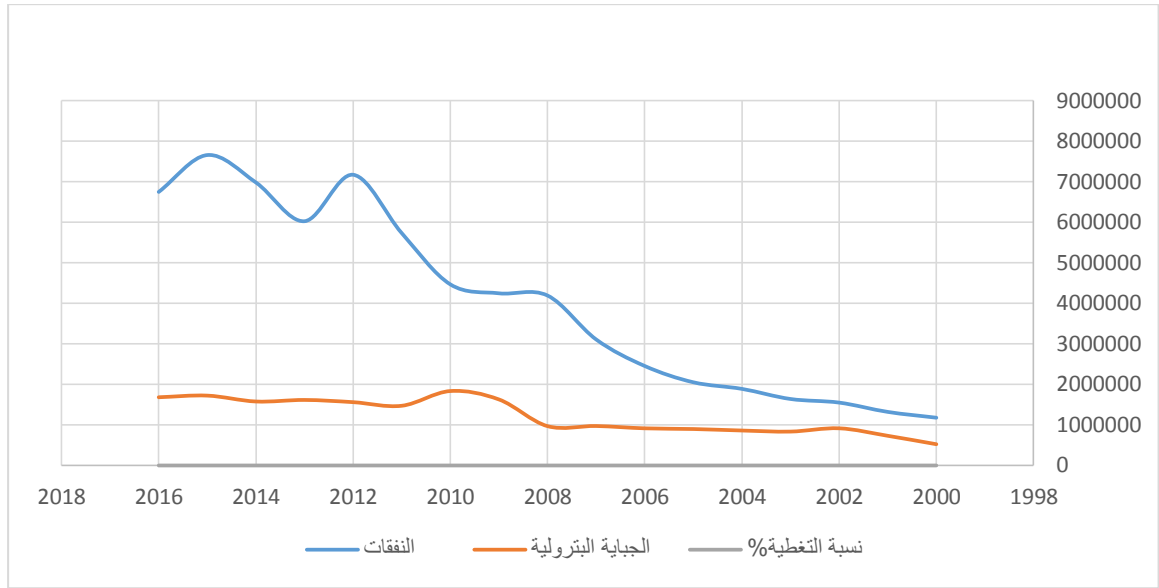
الجدول رقم 6 - 3: نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العمومية

الوحدة: مليون دج

السنة	النفقات	الجباية البترولية	نسبة التغطية%
2000	1178122	524000	44.48%
2001	1321028	732000	55.41%
2002	1550646	916400	59.19%
2003	1639265	836060	51%
2004	1888930	862200	45.64%
2005	2052037	899000	43.81%
2006	2453014	916000	37.34%
2007	3108669	973000	31.30%
2008	4191053	970200	23.15%
2009	4246334	1628500	38.35%
2010	4466940	1835800	41.10%
2011	5731407	1472400	25.70%
2012	7169900	1561600	21.78%
2013	6024100	1615900	26.82%
2014	6980200	1577730	22.6%
2015	7656300	1722940	22.5%
2016	6746478	1682550	24.9%

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال الجريدة الرسمية للسنوات من 2000 إلى 2016.

الشكل رقم 5-3: نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العمومية



المصدر: من إعداد الطلبة انطلاقا من معطيات الجدول رقم 6-3.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات معتبرة، فخلال الفترة من 2000 إلى 2016 انحصرت نسبة التغطية بين 21.78% و 59.09%، وهي نسب معقولة كون الجباية البترولية أهم مورد لإيرادات الدولة، وذلك نتيجة أن صادرات المحروقات تشكل معظم الصادرات.

المبحث الثالث: تحليل رشادة سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة من 2000 - 2016

وضعت الجزائر منذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة. وذلك لإيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي عرفت الجزائر منذ انهيار أسعار النفط، واختلال التوازن الاقتصادي العام للبلاد.

المطلب الأول: سياسة الإنفاق العمومي في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسسية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية. ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة برامج رئيسية كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية،¹ والجدول التالي يوضح ذلك.

¹ نبيل بوفليح: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 - 2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، جامعة بسكرة، ص: 252.

الجدول رقم 7 - 3: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

القطاع	السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع %
1- أشغال كبرى وهياكل قاعدية		100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1%
2- التنمية المحلية و البشرية		71.8	72.8	53.1	6,5	204.2	38.8%
3- دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري		10.6	20.3	22.5	12	65.7	12.4%
دعم الإصلاحات		30	15	-	-	45	6.8%
المجموع		205.4	185.9	113.9	20.5	525	100%

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

إن الجدول أعلاه يبين لنا:

- إن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خص بأكثر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج، حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر ب 210,5 مليار دينار على مدى أربعة سنوات أي ما يعادل 40,1 من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986، والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن 20 والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية "العامة والخاصة" من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة "مباشرة أو غير مباشرة" وبالتالي تقليص نسبة البطالة، ويساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.

- كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8 من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.
- أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دينار أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 "البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA"، وهو برنامج مستقل عن دعم الإنعاش الاقتصادي وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر.
- فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر ب: 45 مليار دينار، أي نسبة 8,6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج، التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.¹
- أما في ما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات 2001-2002-2003 بقيمة 205.4 مليار دينار، 185.9 مليار دينار، 113.2 مليار دينار على التوالي أي بنسبة 39.12%، 35%، 21.76% من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج. في حين أن سنة 2004 لم تحظى إلا ب: 20.5 مليار دينار أي بنسبة 3.9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفت البلاد وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن 20، والتي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.

¹ نبيل بوفليح: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة الشلف، 2013، ص ص: 46، 47.

ومن أهم الأهداف التي رصدت لهذا البرنامج:

- اختتام العمليات التي هي في طور الانجاز؛
- إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية؛
- مستوى نضج المشاريع؛
- توفير الوسائل وقدرات الانجاز ولاسيما منها الوطنية؛
- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستعدة في الانطلاق فيها مباشرة.¹

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العمومي في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي

الفرع الأول: سياسة الإنفاق العمومي في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07-04-2005 المتعلق بالفترة 2005-2009، في إطار مواصلة استراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004، وذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الايجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة. وقد تم تخصيص مبالغ مالية معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدرت بحوالي 4203 مليار دينار أي ما يقارب 55 مليار دولار، ووزعت على خمسة أبواب رئيسية كل باب يتضمن مجموعة من المحاور بما يتوافق مع الدراسة التي قامت بها الحكومة قبل إطلاق البرنامج التكميلي وتتمثل هذه الأبواب الرئيسية في:

- 1- تحسين ظروف معيشة السكان، وخصص لهذا المحور 1908.5 مليار دينار؛
- 2- تطوير المنشآت الأساسية، وخصص له قيمة 1703.5 مليار دينار؛
- 3- دعم التنمية الاقتصادية، وخصص لهذا المحور 337.2 مليار دينار؛
- 4- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، وقد خصص لهذا المحور 203.9 مليار دينار؛
- 5- تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال، وخصص له حوالي 50 مليار دينار.

كما يجب التنبيه إلى أن مبلغ 55 مليار دولار يمثل المخصصات الأولية المعلنة عند إطلاق البرنامج، حيث بلغت القيم المالية للبرنامج التكميلي خلال الفترة 2005-2009 حوالي 114 مليار دولار. وإذا

¹ عيو عمر وعيو هودة: مداخلة بعنوان جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، جامعة الشلف، ص: 4.

أضفنا له مبالغ البرنامجين التكميليين المرافقين له الخاصين بالجنوب والهضاب العليا للفترة 2006-2009 فقد تجاوزت 13809 مليار دينار (أكثر من 180 مليار دولار).¹ ويمكن توضيح الأبواب الرئيسية لهذا البرنامج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 8- 3: التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009

الوحدة: مليار دينار

النسبة المخصصة للبرنامج	مبلغ البرنامج	البرنامج
45.5%	1908.5	1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
	555	- السكن
	399.5	- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني
	200	- البرامج البلدية للتنمية
	250	- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية
	192.5	- تزويد السكان بالماء، الكهرباء والغاز
	311.5	- باقي القطاعات
40.5%	1703.1	2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية
	1300	- قطاع الأشغال العمومية والنقل
	393	- قطاع المياه
8%	10.15	- قطاع التهيئة العمرانية
	337.2	3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية
	312	- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
	18	- الصناعة وترقية الاستثمار
	7.2	- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف
4.8%	203.9	4. برنامج تطوير الخدمة العمومية
	99	- العدالة والداخلية
	88.6	- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية

¹ باشوش حميد: **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها بالتنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق غرب**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010- 2011، ص: 58.

16.3	- البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال
50	5. برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال
1.2%	

المصدر: زبير عياش والعايب سناء: أثر البرامج التنموية على البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، الملتقى الوطني الأول حول التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية البلديات نموذجا، جامعة أم البواقي، يومي 8-9 نوفمبر 2016، ص: 258.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- تطوير المنشآت القاعدية من خلال تحديثها وتوسيعها، وذلك لتحسين الإطار المعيشي من جهة، ودعم نشاط القطاع الخاص من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمن أو التعليم؛
- دعم النمو الاقتصادي، وهو يعتبر الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، والهدف النهائي الذي تسعى إلى تحقيقه كل الأهداف السابقة؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، حيث تعتبر الموارد البشرية والبنى التحتية أهم الموارد الاقتصادية في وقتنا الحالي؛
- ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة.¹

الفرع الثاني: سياسة الإنفاق العمومي في ظل برنامج التنمية الخماسي

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي تمت مباشرة سنة 2001، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009، ليأتي بعدها برنامج التنمية الخماسي للفترة 2010-2015،² والذي خصص له حوالي 21214 مليار دينار، أو ما يعادل 286 مليار دولار. وهو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه 9700 مليار دينار، أي ما يعادل 130 مليار دولار؛

¹ حاجي فطيمة: إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص: 159.

² ضيف أحمد: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص: 258.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار، أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.¹

إن برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014) يمثل تصورا للنفقات بمبلغ 21214 مليار دينار، أو ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي. ويشمل كما رأينا برنامجا لاستكمال المشاريع الجارية بمبلغ 9700 مليار دينار، ما يعادل 130 مليار دولار. ومشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار، أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار. وقد تم توزيع اعتمادات هذا البرنامج حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 9-3: توزيع اعتمادات البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

النسبة %	القيمة	
49.59	10122	التنمية البشرية
31.59	6448	المنشآت الأساسية
8.16	1666	تحسين الخدمة العمومية
7.67	1566	التنمية الاقتصادية
1.76	360	مكافحة البطالة
1.22	250	البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	20412	المجموع

المصدر: علام عثمان: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعات والوثبات التشريعي، جمهورية مصر العربية، 25 و28 يناير 2015، ص: 8.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه توزيع الاعتمادات لهذا البرنامج بأنه أولى أهمية كبيرة للتنمية البشرية، حيث خصص لها تقريبا نصف قيمة البرنامج وذلك استكمالاً لما حققته الجزائر في مجال التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الرئيسية للتنمية، وإحداث نمو اقتصادي مستديم. تتضمن التنمية البشرية كل من قطاع التربية والتعليم العالي، التكوين المهني، الصحة، السكن، المياه، الطاقة... الخ (كل متطلبات الحياة الضرورية). كما أعطى هذا البرنامج لقطاع المنشآت الأساسية أهمية كذلك، حيث قدرت نسبة الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع ب: 31.59%، وهذا لتحسين البنية التحتية حتى تكون مواتية لتشجيع الاستثمارات وتحفيز النمو. أما بقية المجالات فقد خصصت لها مبالغ متفاوتة ولكنها ضئيلة،

¹ خالد منه: دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص: 296.

مقارنة بمخصصات التنمية البشرية والمنشآت الأساسية الذين مثلاً في مجموعهما أكثر من 80% من حجم البرنامج.

ويهدف برنامج التنمية الخماسي إلى:

- التركيز على التنمية البشرية باعتبارها ركيزة أساسية لهذا البرنامج؛
- التركيز على المنشآت الأساسية وقطاع الأشغال العمومية؛
- تحسين الخدمة العمومية؛
- المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية؛
- البرنامج لم يغفل ملف البطالة؛
- البرنامج دعم البحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة للاتصال.¹

المطلب الثالث: تقييم رشادة برامج الإنفاق العمومي في الجزائر وسياسة التقشف

ساهمت برامج الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 في تحقيق متوسط معدل نمو خارج المحروقات قدر ب: 6%، إذ ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي في إعادة بعث النشاط الاقتصادي، لكن ذلك لم يخلو من العديد من السلبيات والتي كان لها الأثر الكبير في الحد من أثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي.²

الفرع الأول: أثر برامج الإنفاق العمومي على بعض المتغيرات الاقتصادية

1. أثر برامج الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي

إن تطوير القطاع في الجزائر لم يعطى له الأولوية الكاملة خلال الفترة 1970-2000 حيث تم تخصيص مبالغ ظلت أقل من 25% من ميزانية التجهيز، وهذا رغم أهميته في تدعيم النمو الاقتصادي، حيث لم يتعدى في المتوسط 5% من الإنفاق الحكومي خلال تلك الفترة، فالعديد من الدراسات خلال فترة السبعينات والثمانينات أكدت الحاجة للاستثمار في البنية التحتية لتحسين كل من الاستيعاب الإنتاجي والرفاهية للمجتمع، غير أن الجهود التي بذلت في إطار الخطة الخماسية 1980-1984 لم تكن ناجحة بسبب انهيار أسعار النفط، مما أدى إلى توقف مشاريع كبرى مثل: مترو الجزائر، الطريق السيار شرق غرب، مطار الجزائر... من حيث القيمة المضافة الإجمالية فإن مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية

¹ المرجع نفسه، ص: 260-262.

² محمد الطيب ذهب: مرجع سابق، ص: 64.

في النمو الاقتصادي خلال فترة منتصف التسعينات كانت بسيطة لا تتعدى 7.25%، وبفعل برنامج الإنعاش الاقتصادي تحسن النمو الاقتصادي مقارنة بالسنوات الماضية أين بلغ خلال 2001-2004 في المتوسط 6.5%.

لقد انتقل متوسط النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من 3.8% للفترة 1995-2000 إلى 5.5% خلال الفترة 2001-2005 ليصل إلى 6% خلال 2005-2009، مما كان له أثر إيجابي في إنعاش الاقتصاد، إلا أنه يبقى ضعيف مقارنة بما تم تخصيصه من موارد.

هذا النمو تحقق أساسا بفضل قطاعي البناء والأشغال العمومية وكذا الخدمات، كما يوضحه الجدول التالي:¹

الجدول رقم 10-3: معدلات النمو الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية (2000-2010)(%)

المتوسط	2010	2008	2006	2004	2002	2000	
0.75	-2.6	-2.3	-2.5	3.3	3.7	4.9	المحروقات
1.82	12.9	16.2	9.6	11.7	8.3	5.1	الخدمات
0.4	6	-5.3	4.9	3.1	-1.3	-5	الزراعة
8.21	6.6	8.8	11.6	8	8.2	5.1	البناء والأشغال العمومية
4.12	-	-	-0.1	1.2	5.6	4	الصناعة

المصدر: سمير شرقوق: دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2013، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، سكيكدة، العدد الثالث، سبتمبر 2014، ص: 26.

ويتضح من خلال الجدول أن:

بالنسبة لقطاع المحروقات: قدرت مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي ب: 39.14%، وهو ما يعني أن هذا القطاع هو القطاع الرائد الرئيسي للنمو الاقتصادي، حيث أدى انخفاض معدل نموه سنوات 2006-2008-2010 إلى تباطؤ معدلات النمو.

أما قطاع الخدمات فيعتبر ثاني أهم قطاع في مساهمته في النمو الاقتصادي، وبمعدل متوسط يقارب 31.38% خلال الفترة.

¹ سمير شرقوق: دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2013، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، سكيكدة، العدد الثالث، سبتمبر 2014، ص: 25.

أما قطاع البناء والأشغال العمومية فيعتبر القطاع الوحيد الذي استفاد بشكل كبير ومباشر من سياسة الاستثمارات المنجزة، حيث عرف هذا القطاع نموا ب: 8.21% كمتوسط خلال الفترة السابقة. رغم ذلك فإن مساهمته في النمو الاقتصادي تبقى ضعيفة نسبيا وبمتوسط قدره 8.73%، لكن انطلاقا من سنة 2011 عرف هذا القطاع معدلات نمو بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي تتراوح بين 10.42% و 11.35% و 14%.

بالنسبة لقطاع الصناعة فقد عرف هذا القطاع معدلات نمو متذبذبة، حيث قدر متوسط نمو القطاع الصناعي العمومي ب: 1.06- خلال الفترة، وهو ما يبين أن القطاع يعاني من اختلالات هيكلية ومالية.

2. أثر برامج الإنفاق العمومي على التشغيل

إن تصنيف الاستثمارات المنجزة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001-2013 يبرز بأن هناك هيمنة لقطاع البناء والأشغال العمومية فيما يخص مناصب الشغل المستحدثة، بنسبة تقارب القطاع الصناعي وبأكثر من مليون منصب شغل. كما يوضحه الجدول التالي:¹

الجدول رقم 11- 3: مساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق مناصب الشغل (2001-2013)

القطاع	مناصب الشغل	%
النقل	46079	15
البناء والأشغال العمومية	100991	34
الصناعة	103660	35
الخدمات	35147	12
الفلاحة	5139	2
الصحة	4582	2
السياحة	3517	1
المجموع	299115	100

المصدر: سمير شرقوق: دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2013، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، سكيكدة، العدد الثالث، سبتمبر 2014، ص: 27.

¹ المرجع نفسه، ص: 26.

ورغم العدد الهائل من مناصب الشغل التي خلقها القطاع والتي فاقت المليون وظيفة، إلا أن نسبة مساهمة القطاع في التشغيل الاجتماعي يبقى متوسط في حدود 15.32% خلال فترة 2001-2011، حيث عرفت هذه النسبة ارتفاعا مستمرا منذ 201. كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 12-3: مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل (2001-2011) (%)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2001
16.62	19.37	18.14	17.22	17.73	14.18	15.07	12.41	11.97	10.44

المصدر: سمير شرقوق: دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2013، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، سكيكدة، العدد الثالث، سبتمبر 2014، ص: 27.

كما ساهم الاستثمار في القطاع في رفع عدد العمال من 0.781 مليون عامل سنة 2000 إلى 1.371 مليون عامل سنة 2008، أي بزيادة قدرها 75.54%، ومتوسط نمو سنوي قدره 12.91% كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 13-3: نمو التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر (2000-2008)

2008	2006	2004	2002	2000	
1.371	1.16	0.98	0.86	0.781	عدد العمال (مليون عامل)
0.53	0.525	0.523	0.504	0.497	معدل النمو %

المصدر: سمير شرقوق: دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2013، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، سكيكدة، العدد الثالث، سبتمبر 2014، ص: 28.

لقد اعتمدت الجزائر مخطط إنعاش اقتصادي كوسيلة تسمح بتنشيط الاقتصاد، وكان الهدف منه اعتماد مقاربة كينزية لدعم المؤسسات الجزائرية، وتحفيز الطلب في السوق، وإعادة الاقتصاد الوطني، واستعادة المؤسسات لنموها. ولكن مع ارتفاع نسبة النفقات العمومية برزت عدة اختلالات من بينها: عجز المؤسسات الجزائرية عن الإنجاز، ووضعيتها السيئة رغم عدد السلطات إلى خيار مسح الديون وإعادة رسملتها. فقد خصصت الدولة ميزانية إضافية قاربت إلى غاية 2008 حوالي 800 مليار دينار لمسح ديون المؤسسات وإعادة رسملة البنوك، كما خصصت سنويا بين 2001-2008 ما بين 5 إلى 16 مليار دولار لاستيراد مواد تجهيز ومواد موجهة لأدوات الإنتاج.

كذلك فعلى الرغم من ضمان استمرارية النفقات العمومية مع تخصيص أكثر من 160 مليار دولار في برنامج دعم النمو الاقتصادي ما بين 2005-2009 إلا أن النتائج كانت سلبية.

قد تم الكشف سنة 2008 عن عمليات إعادة تقييم للمشاريع المعتمدة في برامج دعم النمو تفوق 50 مليار دولار، وتأخر في الإنجاز في العديد من المشاريع الاستراتيجية، فضلا عن ذلك سجل أمام عجز المؤسسات الوطنية، استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات والمشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية، وتهميش الوطنية منها.

كل ما سبق يؤكد أن الفساد يكون كبيرا إذا تعلق الأمر بمشروعات البنى التحتية كما أكدته عدة دراسات، وهذا ما يشجع على توجيه الإنفاق الرأس مالي كمحفز للنمو إلى الم هائل من مشروعات البنية التحتية لدى الدول المعروفة بالفساد الاقتصادي.¹

¹ المرجع نفسه، ص: 28.

3. أثر برامج الإنفاق العمومي على البطالة

انطلاقاً من الجدول الموالي يمكننا تتبع مستويات البطالة في الجزائر

الجدول رقم 14 - 3: تغيرات معدل البطالة في الجزائر (الوحدة %)

السنوات	معدل البطالة %
2000	25.5
2001	27.3
2002	25.7
2003	23.7
2004	17.7
2005	15.3
2006	12.3
2007	11.8
2008	11.3
2009	10.2
2010	10
2011	10
2012	11
2013	9.8

المصدر: زغدار أحمد وحميدي كلثوم: تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية (ARTS) في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006 - 2014، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الجزائر، 2015، ص: 38.

من خلال هذا الجدول نلاحظ انخفاض معدل البطالة خلال هذه الفترة، وتراجعها بما يقارب 20 نقطة مئوية. وهذه نسبة معتبرة والتي ترجع في معظمها إلى ارتفاع أسعار ومداخل المحروقات، ولكن هذا التأثير الإيجابي المرتبط بالمحروقات يبقى ظرفياً متعلقاً بارتفاع أسعار المحروقات من جهة، ولأنه لم يحفز القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي الذي لم يشهد زيادة هامة في النمو والتشغيل.

إن هذا الارتفاع في أسعار النفط وما صاحبه من ارتفاع في معدلات النمو أدى إلى انخفاض معدلات البطالة من 29.5% من قوة العمل عام 2000، إلى 15.3% سنة 2005، ثم إلى 10% سنة 2010،

ثم إلى 9.8% سنة 2013. ويرجع ذلك إلى الزيادة في خلق فرص العمل مقارنة مع معدل تسعينات القرن الماضي.¹

الفرع الثاني: ترشيد الإنفاق العمومي في ظل سياسة التقشف

إن تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانهيار أسعار البترول قد أثر على القدرات المالية للدولة مما تطلب عند إعداد مشروع الميزانية لسنة 2016، التوفيق بين الطلب المالي الخاص لتنفيذ العمليات المسجلة في إطار برنامج الاستثمار العمومي 2015-2019 وتقلص الموارد المالية، وذلك تحت الضغط الناجم عن مواجهة الطلب المحلي الذي يجب أن يحقق مستويات مقبولة في مجال الاستثمار والاستهلاك.

كما ستساهم التدابير الجبائية والمالية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2016 في تعميق التوجه نحو الاستغلال الأمثل للموارد وترشيد النفقات، وهذا من خلال تحكم أفضل في نفقات التشغيل وفرض نجاعة أكبر في نفقات الاستثمار العمومي بالإضافة إلى وضع إصلاحات من شأنها تقوية الإنتاج الزراعي والصناعي بما يسمح بتنويع النسيج الإنتاجي من السلع والخدمات لتغطية أفضل للطلب المحلي.

إن تحقيق الأهداف المحددة بعنوان السنة المالية 2016 يمر حتما عبر الأخذ بعين الاعتبار تأطير الاقتصاد الكلي والمالي ومسايرة الاقتصاد الوطني للضغط الذي سببه تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية والمحافظة على التوازنات المالية ويتحقق هذا من خلال:

- تعميق التوجه الهادف للاستغلال الأمثل للموارد المالية؛
- تسريع ديناميكية النشاط الاقتصادي؛
- تعزيز تنويع النسيج الإنتاجي للسلع والخدمات؛
- الاستغلال الأمثل للتنوع الكبير في الإمكانيات المادية والبشرية؛
- ترشيد نفقات التشغيل وزيادة نجاعة الاقتصاد العمومي؛
- تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات.

كما يهدف مشروع هذا القانون إلى تعزيز وتحسين الموارد المالية للدولة، مع تجنب وزيادة العبء الضريبي على دافعي الضرائب، وكذا تسهيل الإجراءات الإدارية المنظمة لأنشطة المؤسسات.

¹ أرغدار أحمد وحميدي كلثوم: تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية (ARTS) في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الجزائر، 2015، ص: 38، 39.

كما تبذل الدولة مجهودات مهمة في سبيل ترشيد النفقات العمومية ودفع عجلة النمو في شتى المجالات، واستغلال كل الطاقات لخلق الثروة بحيث يعتبر قانون المالية بمثابة العمود الفقري الذي ترتكز عليه جميع القطاعات ويتمحور حول اهتمام المواطن الجزائري وعليه فإن ترشيد النفقات وعقلنة صرف المال العام في ظل الظروف المالية التي تعرفها الجزائر الناجمة عن تراجع أسعار المحروقات في السوق الدولية يعتبر من أهم المحاور، ومن أهم القطاعات التي تأثرت بترشيد النفقات العمومية:

1. قطاع الداخلية والجماعات المحلية:

حيث جاء وفق التوجيهات التي تهدف إلى ترشيد النفقات والتحكم في تخصيص الموارد ووضع برنامج تكوين لفائدة مستخدمي القطاع وتحسين الخدمة العمومية، إلى جانب تفعيل وتيرة إنجاز المشاريع لا سيما الهادفة إلى تحسين الحياة اليومية للمواطنين وإعطاء الأولوية لتسجيل برامج جديدة لفائدة الولايات المنتدبة بالجنوب.

كما سجلت ميزانية التسيير المقترحة لقطاع الداخلية والجماعات المحلية إنخفاضا بنسبة 27,3 % مقارنة بالاعتمادات المخصصة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2015 نتيجة تعديل اعتمادات مالية طبقا لاحتياجات الحقيقية للمصالح بما يتماشى وترشيد النفقات العمومية.

لقد منح قطاع الداخلية والجماعات المحلية الأولوية ضمن ميزانية التجهيز لتنشيط وتيرة المشاريع قيد الإنجاز، وكذا المشاريع الرامية إلى تحسين الحياة اليومية للمواطنين إلى جانب تسديد برامج لفائدة الولايات المنتدبة بالجنوب كما تسعى السلطات العمومية من خلال مخططات البلدية للتنمية إلى وضع الإمكانيات المالية الضرورية تحت تصرف البلديات للاستجابة السريعة لاحتياجات المواطنين، خاصة ما تعلق بالمشاريع الجوارية كما أن تدخلات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ستتم عن طريق تخصيص إعانات تسيير للجماعات المحلية من أجل التكفل بالنفقات الإجبارية.¹

2. قطاع الأشغال العمومية:

تنفذ برامج القطاع وفق المخططات التوجيهية الخاصة بالطرق والسكك الحديدية والمنشآت المطارية وكذا منشآت السكك الحديدية وهو الأمر الذي يضمن التنسيق بين القطاعات المعنية بتسيير المنشآت القاعدية ويسمح بوضع شبكة مواصلات تتماشى وتطور النشاط الاقتصادي.

¹ التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، الفترة التشريعية السابعة، دورة الخريف 2015، ص ص: 2-5.

وتظل المشاريع الكبرى للأشغال العمومية نقطة محورية ضمن سياسة القطاع لا سيما بالنسبة للطريق
السيار شمال جنوب والطريق السيار للهضاب العليا والطريق العابر للصحراء، إلى جانب مشاريع
وبرامج عصرنة شبكة الطرقات وإصلاحها وصيانتها.

3. قطاع التربية الوطنية:

حيث ارتفعت ميزانية التسيير بنسبة 2,33% وهو ما يؤكد على أولوية القطاع بالنسبة للسلطات
العمومية وتخصص الاعتمادات المسجلة بعنوان السنة المالية 2016 لتغطية نفقات الأجور
والاعانات المخصصة للمراكز والمعاهد والدواوين، بالإضافة إلى تمويل مختلف النشاطات التربوية
والثقافية، في حين تعرف ميزانية التجهيز انخفاضا نتيجة التأخر في استلام مشاريع مسجلة.¹
إن استمرارية انخفاض أسعار البترول ستمثل نتائجها في انكماش موارد صندوق ضبط الإيرادات
وتنامي المديونية العمومية الداخلية حيث أن وضعية التوتر بالنسبة للوضعية المالية أكثر مما ستكون
عليه وضعية ميزان المدفوعات وذلك يستدعي القيام بأعمال في مجال ترشيد النفقات العمومية
وتطوير سوق رؤوس الأموال فالظرف الراهن صعب لكنه يتيح لنا أيضا فرصة لمراجعة الذات واتخاذ
قرارات جريئة من أجل بناء رؤية اقتصادية جديدة وتغيير طرق سيرنا وانضباطنا. وبدلا من النقشف
فنحن في الجزائر فنحن نعول على النمو والإنعاش الاقتصادي فقد تم الشروع في أعمال ترشيد
النفقات من أجل تحكم أفضل في نفقات الدولة وسوف يتم توسيعها إلى الجماعات المحلية فالهدف
هو تأمين عبور الجزائر للعاصفة الاقتصادية الحالية لتحقيق النمو من دون المساس بالمكتسبات
الاجتماعية وأيضا من دون اللجوء المفرط للاحتياطات المالية للبلاد ومن بين الخيارات الكبرى
للخروج من هذه الأزمة هي تنويع الاستثمار الوطني في القطاعين العمومي والخاص.²

¹ المرجع نفسه، ص: 11.

² الإذاعة الجزائرية، www. Radioalgerie. dz، 2017/4/25، الساعة 12:32.

خلاصة

من خلال تطرقنا لأثر ترشيد النفقات العمومية على الاقتصاد الجزائري توصلنا إلى النقاط التالية:

- نفقات التسيير تمثل نسبة كبيرة من إجمالي النفقات العمومية للموازنة مقارنة بنفقات التجهيز .
- الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي مازال يعتمد على المادة الأولية بشكل تام، ويتجلى ذلك في سيطرة صادرات المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي، ويتجلى ذلك في كون الجباية البترولية تمثل أكبر نسبة من حجم الإيرادات العامة.
- سمحت العائدات النفطية التي ارتفعت بشكل معتبر بعد سنة 2000 للسلطات العمومية في الجزائر بالانطلاق في سلسلة من الاستثمارات العمومية، وقد تم إطلاق الاستثمارات العمومية على شكل مجموعة من البرامج التنموية يحتوي كل برنامج على مجموعة محاور ذات أهداف محددة وتمثلت هذه البرامج في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي.
- من نتائج انخفاض أسعار البترول انكماش موارد صندوق ضبط الإيرادات وتنامي المديونية العمومية الداخلية، وهذا ما يستدعي القيام بترشيد النفقات العمومية وذلك في سياق برنامج التقشف، وإتاحة الفرصة لاتخاذ قرارات جريئة من أجل بناء رؤية اقتصادية جديدة.

خاتمة عامة

إن دراستنا التي تعرضنا من خلالها إلى معالجة وتوضيح جانب مهم يتعلق بترشيد الإنفاق العمومي وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016، والتي شكلت جميع فصول هذا البحث وهذا ما زاد من أهمية الموضوع. وبذلك توصلنا إلى أهم النتائج التالية:

أولاً: النتائج المتوصل إليها

- تعتبر النفقات العمومية وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أكمل وجه.
- ظاهرة ازدياد النفقات العمومية تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت هذه الزيادة تختلف من دولة لأخرى.
- يعتبر ترشيد الإنفاق العمومي السبيل للخروج من مشكلة الندرة وشح مصادر التمويل.
- برزت دراسات عديدة رائدة في مجال ترشيد الإنفاق العمومي أهمها: تجربة ماليزيا، تجربة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، إصلاح الميزانية العامة في فرنسا.
- يتم تصنيف النفقات العمومية ضمن الميزانية العامة للجزائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى، وفق نفقات التشغيل والتجهيز وكل منهما تقسم إلى وزارات وقطاعات ترصد لها اعتمادات خاصة بها مما يؤدي نوعاً ما إلى هدر المال العام
- تبنت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية في مختلف القطاعات بغية تنشيط الاقتصاد الوطني.
- التأثير الإيجابي لكل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي للتنمية على كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، وذلك راجع إلى المخصصات الكبيرة التي أولتها برامج الإنفاق العمومي لقطاع البناء والأشغال العمومية فيما يخص إنشاء وتطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية، وهو ما يعكس بالإيجاب على قطاع الخدمات من ناحية النقل، الاتصالات والتجارة ويعتبر نوع من الترشيح في توجيه الانفاق العام نحو القطاع المنتج.
- على الرغم من النتائج الإيجابية التي خلفتها برامج الإنفاق العمومي على الاقتصاد الجزائري بمختلف قطاعاته، إلا أنها لا تخلو من السلبيات لعل أبرزها المبالغ المالية الضخمة التي أنفقتها الجزائر في سبيل تجسيد هذه البرامج، بالإضافة إلى سوء التشغيل والوقت الطويل الذي تطلبته.
- تبذل الدولة مجهودات مهمة في سبيل ترشيد النفقات العمومية، ودفع عجلة النمو في شتى المجالات، واستغلال كل الطاقات لخلق الثروة، بحيث يعتبر قانون المالية بمثابة العمود الفقري الذي تركز عليه جميع القطاعات.

ثانيا: اختبار الفرضيات

- تم التأكد من صحة الفرضية الأولى: إذ تعتبر النفقات العمومية أداة مهمة تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها، بقصد إشباع حاجات عامة.
- تم التأكد من صحة الفرضية الثانية: فالترشيد هو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد، بتوجيهها نحو القطاعات التي تحقق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.
- تم التأكد من صحة الفرضية الثالثة: حيث أن برامج الإنفاق العمومي في الجزائر لعبت دورا حاسما في تحقيق نتائج ايجابية نوعا ما في رفع النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة ، لكنها تبقى غير كافية بالرغم من المبالغ الضخمة المخصصة لها نتيجة سوء التسيير وعدم التبنى الفعلي لمبادئ رشادة الإنفاق .

ثالثا: التوصيات والمقترحات

وفي الأخير نقدم مجموعة من التوصيات المقترحة أملا في الأخذ بها مستقبلا لإنعاش الاقتصاد الجزائري والنهوض به

- الانتقال من تبويب الميزانية العامة على أساس الوزارات والقطاعات إلى الاعتماد في التبويب على البرامج والمهام مثلما هو الحال في التجربة الفرنسية .
- اعتماد أدوات تمويلية جديدة تركز على الاعتماد الكلي على الإيرادات البترولية بنسب كبيرة في تمويل النفقات العمومية لتجنب التقلبات الحاصلة في أسعار البترول.
- توجيه النفقات العمومية نحو الاستثمارات المنتجة.
- الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في مجال إدارة المال العام.
- تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العمومية والمؤسسات الرقابية.
- وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع.
- تقادي الوقوع في سلبيات التعديل الهيكلي المنتج.
- الاستفادة من الفائض المسجل في الميزانية والعمل على توجيه هذا الفائض نحو الاستثمار المنتج.
- الموازنة بين القطاع العام والخاص واستغلال القطاع العام أحسن استغلال عن طريق رفع كفاءته وصيانة أمواله، وهذا دون الضرر بالقطاع الخاص المكمل له.
- إعادة النظر في سياسة الأجور، بحيث تقلص الفوارق غير المبررة ويتم حسم ملفات الموظفين الذين يتقاضون أجورهم دون خدمة تذكر.

- اعتماد المحاسبة الصارمة للمتلاعبين بالمال العام.
- إن من شأن الاهتمام بالفعالية والجودة ومنح المصالح الإدارية استقلالية في التسيير، مع تحميلها في نفس الوقت المسؤولية المباشرة عن أعمالها، وتوفير نظام معلومات حديث ومتكامل في الإدارات الجزائرية، إضافة إلى التربية على حسن تدبير المال العام أن ينعكس إيجابا على مسار الدولة. بحيث يمكن لاختيار "الترشيد" أن يغنيانا عن الاعتماد المتزايد على الديون الخارجية والداخلية، كما من شأنه أن يجعل الجزائر تريح أشواط مهمة في اتجاه التنمية الشاملة المنشودة.

رابعاً: آفاق البحث

لقد تبين من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديرة بالبحث ونقترحها لتكون إشكاليات بحوث نأمل أن تنال حقها من الدراسة في المستقبل وهي:

- أثر ترشيد النفقات العمومية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- أثر ترشيد نفقات التعليم على الاقتصاد الجزائري.
- أثر ترشيد النفقات العمومية على بعض المؤشرات الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ: الكتب

1. امر يحيوي: المساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفقاً للتطورات الراهنة)، دار حومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2005.
2. بن داود إبراهيم: الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.
3. جهاد سعيد خصاونة: علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
4. حسين محمد سمحان وآخرون: المالية العامة (من منظور إسلامي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
5. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2007.
6. خليفة عيسى: هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
7. سعيد علي لعبيدي: اقتصاديات المالية العامة، دار الدجلة، الطبعة الأولى، 2011.
8. سوزي عدلي ناشد: أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى.
9. عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر، مصر.
10. علي زغود: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة.
11. فتحي أحمد ذياب عواد: اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.
12. فليح حسن خلف: المالية العامة، عالم للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

13. محرزى محمد عباس: اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2012.
14. محمد البنا: اقتصاديات المالية العامة مدخل حديث، الدار الجامعية، 2009.
15. محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الخامسة، 2013.
16. محمد طاقة وهدي العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.
17. مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

ب: المذكرات والأطروحات

1. باشوش حميد: المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها بالتنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق غرب، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010 - 2011.
2. بصديق محمد: النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 - 2009.
3. بن عزة محمد: ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009 - 2010.
4. بن نوار بومدين: النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر (1980 - 2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010 - 2011.

5. بهاء الدين طويل: دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2015-2016.
6. بودخدخ كريم: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010.
7. بيداري محمود: العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010) مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013-2014.
8. حاجي فطيمة: إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للفترة 2005-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014.
9. خالد منه: دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
10. دراوسي مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2005-2006.
11. شباح رشيد: ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية تيارت، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011، 2012.
12. شعبان فرج: الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

13. ضيف أحمد: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
14. طارق قدوري: مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015-2016.
15. عبد القادر قداوي: أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014.
16. عدة أسماء: أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران 2، 2015-2016.
17. كردودي صبرينة: ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014.
18. لطفي فاروق زلاسي: دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العمومية دراسة حالة مصلحة المراقبة المالية لولاية الوادي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2014-2015.
19. محمد السعيد بن غنيمة: أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر (1967-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014-2015.
20. محمد الطيب ذهب: دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر دراسة حالة الجزائر 2011-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي، جامعة الوادي، 2014-2015.
21. محمد بن عزة: ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في

الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015.

22. مقراني حميد: أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2014-2015.

ج: المجالات والمداخلات والملتقيات

1. أشرف صالح: إدارة المال العام مجلة إدارة المال العام التخصيص والاستخدام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، مصر، 2010.
2. ¹بلعاطل عياش ونوي سميحة: آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمار وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، يومي 11 و12 مارس 2013.
3. دحماني محمد ادبوش وناصر عبد القادر: النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر بعض الأدلة التجريبية لقانون فاقتر باستعمال مقارنة منهج الحدود ARDL، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد 11، 2012.
4. دردوري لحسن: عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر، جامعة بسكرة، 2013.
5. زبير عياش والعايب سناء: أثر البرامج التنموية على البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، الملتقى الوطني الأول حول التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية البلديات نموذجا، جامعة أم البواقي، يومي 8-9 نوفمبر 2016.
6. زغدار أحمد وحميدي كلثوم: تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية (ARTS) في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الجزائر، 2015.

7. سمير شرقرق: دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2013، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، سكيكدة، العدد الثالث، سبتمبر 2014.
8. شرياق رفيق: ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الوطني "الحوكمة والترشيد الاقتصادي" رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، جامعة احمد دراية أدرار، يومي 19 و 20 أفريل 2016.
9. شيببي عبد الرحيم وشكوري محمد: مداخلة حول البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية في إطار المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، يومي 17 و 18 مارس 2008.
10. عبد الحافظ الصاوي: قراءة في تجربة ماليزيا التنموية مجلة الوعي الإسلامي، دولة الكويت، العدد 451، الشهر 5، السنة 2003.
11. عبو عمر وعبو هودة: مداخلة بعنوان جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، جامعة الشلف.
12. علام عثمان: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعات والثبات التشريعي، جمهورية مصر العربية، 25 و 28 يناير 2015.
13. العمرية لعجال ومحمد يعقوبي: تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016.
14. محمد خالد المهاني: محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية، 2013.
15. نبيل بوفليح: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة الشلف، 2013.

16. نبيل بوفليح: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000 - 2010"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، جامعة بسكرة.

د: التقارير والمصادر الإحصائية والقانونية

1. التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، الفترة التشريعية السابعة، دورة الخريف 2015.
2. التقرير السنوي لبنك الجزائر من 2002 إلى 2015.
3. الجريدة الرسمية للسنوات من 2000 إلى 2016.
4. الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة إحصائية 1962 - 2011.
5. المادة رقم 23 من القانون 17/84 المؤرخ في 1984/7/7 المتعلق بقوانين المالية.
6. المادة رقم 3 من القانون 21/90 المؤرخ في 1990/8/15 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.
7. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.
8. النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2008، 2009، 2015.

هـ: المواقع الإلكترونية

1. الإذاعة الجزائرية Dz www.Radioalgerie.Dz.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Bernard wacquez: **La dépense Publique**, institut de l'entreprise, 2002.
2. <http://www.mf.gov.dz/>
3. Maurice Baslé: **Le Budget de l'état**, 6ème édition, la découverte, paris, 2004.
4. Ons, les comptes économiques de 2000 à 2014, N° : 709.
5. Ons, Les comptes nationaux trimestriels -4^{ème} trimestre 2016-, N°773.
6. Vito tanzi and Ludger schuknecht: public spending in the 20th Century, A global perspective, Cambridge university press, 2000.